طَيُّ القِرْطاسِ بتعيينِ مذهبِ الإمامِ إدريسَ بنِ إدريسَ ساكِنِ فاس

وفيه بحوثٌ حَوْلَ:

الإمام إدريسَ والأدارسةِ والمذهبِ المالكيِّ ومالكٍ وآلِ البيتِ

وتاريخ دخول المذهب المالكي للمغرب

وتعقيبات على رسالة "المغربُ مالكيٌّ...لماذا؟"

بقلم
الدكتور محمود سعيد محمد ممدوح

دارُ الإمامِ التِّرمذي

طَيُّ القِرْطاسِ

جميع الحقوقِ محفوظةٌ للمؤلِّف

الطَّبعة الأولى

القاهرة ١٤٣٦هـ - ٢٠١٤م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

(٢٥٢٠٣/ ٢٠١٤)

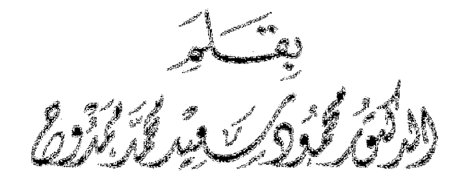
طَيُّ القِرْطاسِ
بتعيينِ مذهبِ الإمامِ إدريسَ بنِ إدريسَ
ساكِنِ فاس

وفيه بحوثٌ حولَ:

الإمام إدريسَ والأدارسةِ، والمذهبِ المالكيِّ، ومالكٍ وآلِ البيتِ

وتاريخِ دخولِ المذهبِ المالكيِّ للمغربِ

وتعقيباتٌ على رسالةِ "المغربُ مالكيٌّ.. لماذا؟"



دار الإمام الترمذيِّ

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

الحمد لله، والصَّلاة والسَّلام علىٰ سيِّدنا ومولانا رسول الله وآله ومن والاه، ورضي الله عن أصحابه وكل عبدٍ أوَّاه.

وبعدُ: فمِن المعلوم المقرَّر أنَّ آل بيت النَّبيِّ صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم قد جاءت الآيات والأحاديث المتواترة والصحيحة والحسنة في فضلهم وعُلوِّ قدْرِهم، وأنَّهم قُرَناءُ القرآن الكريم وسُفنُ النَّجاة، وفي التَّمَّسكِ بهم عصمةٌ من الضَّلالِ.

وهذا مصنَّفٌ شريفٌ وتطريزٌ مُنِيفٌ في بيان مذهب الإمام المبجَّل والهمام المقدَّم، موطِّد الدعوة المحمدية بالمغرب، ومُشيد أركانها بوسطه وأطرافه؛ إدريس بن إدريس بن عبدالله الكامل بن الحسن المثنَّىٰ بن الحسن السِّبط ابن أمير المؤمنين أسد الله الغالب عليٍّ بن أبي طالب والزهراء فاطمة البَضْعة النَّبوية الشَّريفة ابنة رسول ربِّ العالمين، صاحب الشَّريعة المهيمنة علىٰ الشرائع، والخاتمة الكاملة المكملة، صلَّىٰ الله عليه وآله الطَّاهرين شموس المِلَّةِ وينابيع الحكمة.

وكان الدَّاعي إلىٰ كتابته ما استقرَّ في نفسي بالدليلِ القطعيِّ مِن أنَّ أئمةَ آلِ البيتِ -عليهم السَّلام- مجتهدون يغرفون من بحارِ الكتاب والسُّنَّة ولا يقلِّدون؛ بل يحرُمُ عليهم تقليد غيرهم، وهم ليسوا بأقلَّ من المجتهدين الآخَرين؛ فمن الخطأ في حقِّهم الادِّعاء أنَّهم كانوا يقلِّدون مالكًا أو الشَّافعيَّ أو أبا حنيفة أو سفيان، وإنْ صحَّ تقليدُ مَن لم يبلُغ مراتب المجتهدين فتقليدهم لآل البيت أولىٰ، وقد درجوا علىٰ ذلك لقرون طويلة، وتحقَّق الاجتهاد فيهم إلىٰ عصرنا.

وقد وَقَعَ قومٌ في الخطأ عليهم وأنزلوهم عن مكانتهم وجعلوهم من المقلِّدة الدَّاعين لمذهبِ مالك.

فأردتُ أنْ أُبَيِّنَ وجه الصَّواب وأنبِّه علىٰ الخطأ البَيِّنِ عليهم، بل والكذب في الادِّعاء، مع كشفِ بعض عبارات الجهل والمجازفة.

وقد سمَّيتُ هذا الجزء:

"طيّ القرطاسِ بتعيينِ مذهبِ الإمامِ إدريسَ بنِ إدريسَ ساكنِ فاس"

وجعلتُه علىٰ مقدمة وأربعة أبواب؛ كالآتي:

مقدمة: في نسب الإمام إدريس بن إدريس، وحجيَّة إجماع مجتهدي آل البيت عليهم السلام.

الباب الأول: إقامة الدلائل علىٰ أنَّ الإمام إدريس بن إدريس كان شيعيًّا زيديًّا.

الباب الثاني: البحث مع أقوال غير محرَّرة.

الباب الثالث: مالكٌ وبعض تصرُّفاته تجاه آل البيت عليهم السلام.

الباب الرابع: فوائد تتعلَّق بالبحث.

والله أسأله التوفيق والإعانة.

مقدمة

- نسب الإمام إدريس بن إدريس.

- الثناء على الذرية المباركة في الكتاب والسُّنَّة.

- حجيَّة إجماع مجتهدي آل البيت عليهم السلام.

مقدمة

في نسب الإمام إدريس بن إدريس، وحجيّة إجماع مجتهدي آل البيت عليهم السلام

اعلم أنَّ الحَسَنَين -عليهما السَّلام- بقيَ مِن أبنائهما بعد فاجعة كربلاء ثلاثةٌ:

فكان من الحسن السبط ابناه: الحسن المثنَّى وزيد.

ومن الحسين عليٌّ زين العابدين عليهم السَّلام.

وقد تفجَّرتْ منهم ذرية عظيمة وشموس مضيئة، وتفتَّقت منهم -كما كان شأن آبائهم- علوم الثَّقلِ الثاني.

فوَلَدَ الحسنُ بن الحسن بن عليٍّ بن أبي طالب -عليهم السلام- خمسةً، هم:

١ - عبدالله، ويلَّقب بالكامل أو المحض.

٢ - الحسن المثلَّث بن الحسن المثنَّى بن الحسن السبط.

٣- إبراهيم الشَّبه الغَمْر بن الحسن.

وأمهم فاطمة بنت الحسين بن عليٍّ بن أبي طالب عليهم السلام.

٤ - جعفر بن الحسن بن الحسن.

٥ - داود بن الحسن. والأخيران أمهما أم ولد.

أبناء عبدالله المحض -أو الكامل- بن الحسن بن الحسن: له ستة رجال، هم:

١- محمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن الملقَّب بالنَّفس الزَّكية؛ الشَّهيد بالمدينة في رمضان سنة (١٤٥).

٢- إبراهيم بن عبدالله؛ شهيد باخمرا سنة (١٤٥).

٣-موسىٰ الجون صاحب السويقة المدنيَّة؛ المتوفَّىٰ سنة (١٨٠).

٤- يحيىٰ بن عبدالله صاحب الدَّيلم؛ مات في حبس الرَّشيد سنة (١٨٤ أو ١٨٦).

٥- سليمان بن عبدالله بن الحسن؛ المستشهَد بفخ سنة (١٩٦) في أقوالٍ.

٦- إدريس بن عبدالله بن الحسن؛ المتوفَّىٰ (١٧٥) في أقوالٍ أيضًا.

وأما ولده الإمام إدريس بن إدريس -عليهما السلام- فقد مات سنة (٢١٣).

* * *

فصل

وقد ورد الثناء على الذرية المباركة في الكتاب والسُّنَّة، من ذلك:

١- قوله تعالى: ﴿ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ [الشورى: ٢٣].

ووجه الاستدلال بهذه الآية الكريمة هو أنَّ إرسال النبيِّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم أعظم نِعَم الله التي امتنَّ بها على الخلق، قال تعالى: ﴿ يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟ قُل لَّا تَمُنُّوا۟ عَلَىَّ إِسْلَٰمَكُم بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ [الحجرات: ١٧].

ولا بدَّ أنَّ النعمة تقابَلُ بالحمد والشكر وقد جعل الله تعالى في مقابلة النعمة بالرسول صلَّى الله عليه وآله وسلَّم المودَّة والصِّلة والمحبَّة لمن كان قريبًا منه؛ وأقربُ الناس إليه هم ذرِّيتُه، وقد كان لهم مزيدُ عنايةٍ مِن جَدِّهم رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم.

٢- وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾[الأحزاب: ٣٣].

ولما كانت «إنما» تفيد الحصر والقصر؛ فكان المعنىٰ هو: «لا يريد الله بهذا إلَّا إذهاب الرِّجس عنكم» ثم أكَّد الفعل بالمصدر حيث قال: ﴿وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا﴾.

وأهل البيت المعنيُّون هم أهل الكِساء؛ والدليل علىٰ ذلك:

٣- ما صحَّ عن النَّبيِّ صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم من طرقٍ كثيرةٍ، منها ما أخرجه مسلمٌ في "صحيحه" (رقم٢٤٢٤) من حديث عائشة -رضي الله عنها- قالت: خرج النَّبيُّ صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم ذاتَ غداة وعليه مِرْطٌ مُرَجَّلٌ مِن شعرٍ أسود، فجاءَ الحسنُ بن عليٍّ -رضي الله عنهما- فأدخَلَه، ثُمَّ جاء الحُسين -رضي الله عنه- فدَخَلَ معه، ثمَّ جاءت فاطمة -عليها السلام- فأدخَلَهَا، ثمَّ جاء عليٌّ فأدخَلَه، ثمَّ قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا﴾ [الأحزاب: ٣٣]. وفي الباب عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم.

وقال الترمذيُّ في "سننه" (رقم ٣٢٠٦): حدَّثنا عبد بن حُميد، قال: حدَّثنا عفان بن مسلم، قال: حدَّثنا حمَّاد بن سلمة، قال: أخبرنا عليُّ بن زيد عن أنس بن مالك، أنَّ رسولَ الله صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم كان يَمرُّ بباب فاطمة ستَّة أشهر إذا خرجَ إلىٰ

صلاة الفجر، يقول: «**الصَّلاةَ يا أهلَ البيتِ** ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا﴾ [الأحزاب: ٣٣]». حسَّنه الترمذيُّ.

٤- والفروع تابعةٌ للأصول، فوجب التَّمسُّك بهدْيِ العترة، فقد أخرج ابن أبي شيبة في "المصنَّف" (٣٢٣٣٧) واللفظ له، وأحمد في "المسنَد" (٢١٥٧٨) من حديث زيد بن ثابت، أنَّ النَّبيَّ صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم قال: «**إني تاركٌ فيكم الخليفتين مِن بعدي : كتاب الله، وعترتي أهل بيتي؛ وإنهما لن يتفرَّقا حتى يَرِدَا عليَّ الحوضَ**».

٥- أضِفْ إلىٰ ما سبق ما رُوِيَ أنَّ النبيَّ صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم قال: «**مَثَلُ أهل بيتي مَثَلُ سفينةِ نوحٍ؛ مَن رَكِبَهَا نَجَا، ومَن تخلَّف عنها غَرِقَ**».

وهو حديثٌ حسنٌ بِطُرُقِه، فله طرق عن عبدالله بن العباس، وأنس بن مالك، وأبي سعيد الخدريِّ، وأبي ذرٍّ، وأبي الطُّفيل، وعبدالله بن الزبير؛ وأحسَنُهَا طريق ابن الزبير، ولا يُعَلُّ إلَّا بعبدالله بن لَهِيعَةَ؛ وفيه مقال مشهور، وتفصيل الكلام علىٰ الطرق له مكان آخر، وانظر "وشي الإيهاب بالمستَخْرج علىٰ

مُسْنَد الشِّهاب" للحافظ السيد أحمد بن الصِّدِّيق الغُماريِّ (٣/ ٩١/ ٢) رحمه الله تعالىٰ.

أفادت الآيات والأحاديث أنَّ أئمة آل البيت -عليهم السَّلام- أحقُّ بالمتابعة لأنَّ أعظم الثناء والتزكية ما ورد عن الله ورسوله صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم .

وهذه ليست مناقبَ مجرَّدةً؛ لكنها أفادت حُجَجًا شرعيةً، أُورِدُ منها الآتي:

١ - أنَّ إجماعهم حُجَّةٌ شرعيةٌ وعصمةٌ من الضَّلال.

٢ - أنَّهم قرناء الكتاب، ولذلك يجب تقديمهم حسًّا ومعنىٰ.

٣- أنَّ علومهم المستنبطة من الكتابِ والسُّنَّة حقيقة لأنَّ الشَّارع لا يأمرنا بالتَّمسُّكِ بالعدمِ أو الوهم.

وقد ظنَّ بعض النَّاسِ أنَّ غاية الوارد في الآيات والأحاديث المتعلِّقة بآل البيت -عليهم السَّلام- إنَّما هي آيات وأحاديث فضائل تدور حول الحبِّ وقصائد المدح والثناء الحسن!! وهذا حَسَنٌ ولكنَّه ليس بكافٍ؛ لأنَّ هذه الأحاديث تدلُّ علىٰ حقائقَ شرعيةٍ ومعانٍ غائبةٍ عن كثيرين من المسلمين.

وقد ذهب بعض الواهمين إلىٰ التفتيش عن مذاهبَ لِأئمةِ

العِترة المطهَّرة بما يوافق ما هم عليه، فمنهم مَن قال: «إنَّهم كانوا مالكية»، وزاد في الطنبور نَغَمًا فقال: «إنهم كانوا من الدعاة له».

ومنهم من قال: «إنَّهم كانوا على مذهب أهل السُّنَّةِ والجماعة» -يعني حنابلة أو أشاعرة أو ماتريدية، مع اتِّباعٍ في الفروع لأحد الأربعة- حسبما يذهب إليه القائل في تعريف مذهب أهل السُّنَّة والجماعة.

والصَّواب غير ذلك؛ لأنَّ الشَّارع أمرَنا بالتَّمسُّكِ بهم، وبَيَّنَ أنَّ التَّمسُّكَ بهم عصمةٌ من الضَّلال لأنَّهم قُرَناء الكتاب، وهذا لم يصحَّ في أيِّ مذهب من المذاهب الأخرى، فهم أولى المذاهب بالاتِّباع والأخذ عنهم دون غيرهم.

ويؤخذ مما سبق أنَّ كلَّ إمامٍ من أئمةِ آل البيتِ -عليهم السَّلام- أولى بالاتِّباع من غيره؛ لأنَّ النَّصَّ جاء بفضله، وهو بنفْسه جزء حُجَّةٍ.

* * *

الباب الأول

إقامة الدلائل على أنَّ الإمام إدريس بن إدريس كان شيعيًّا زيديًّا.

أولًا: كَوْنُ إدريسَ شيعيًّا زيديًّا هو حَمْلٌ على الأصلِ.

ثانيًا: مدخل عقائد الشِّيعة تقديم عليٍّ عليه السَّلام.

ثالثًا: أنَّ عددًا من أئمة أهل السُّنَّة قد صرَّحوا في كتبِهم بأنَّ إدريس بن إدريس من الشِّيعة الزيدية.

رابعًا: السَّادة الشِّيعة الزَّيدية ترجموا للإمام إدريس بن إدريس في كتبِهم.

خامسًا: المغربَ الأقصىٰ -بلاد إدريس- في عصره وقبله وبعده لمدة طويلة كان منقطع الصِّلة عن مالك وكتابه "الموطأ".

سادسًا: لقد كان مالك بن أنس مِن الموالين للعباسيين.

سابعًا: ظهور فقهاء المالكية في المغرب تأخَّر إلى النصف الثاني من القرن الرابع الهجريِّ.

الباب الأول

إقامة الدلائل على أنَّ الإمام إدريس بن إدريس كان شيعيًّا زيديًّا

وقد كان من أعيانهم تاجُ الأئمةِ، ومقدَّمُ العترةِ؛ إمامُ المغرب والفاتح الحقيقيُّ له، والموطِّد لدعائم الإسلام في أركانه، إدريس بن عبدالله الكامل ابن الحسن المثنَّى بن الحسن السِّبط بن عليٍّ بن أبي طالب عليهم السَّلام، وقد تُوفِّيَ مسمومًا.

واختُلِفَ في سنة وفاته فقيل: ١٧٤؛ وقيل: ١٧٥؛ وقيل: ١٧٧، وخبره معروف وذِكْرُه يخرجنا عن القصد.

أمَّا ابنه الإمام إدريس بن إدريس بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن عليٍّ ابن أبي طالب -عليهم السَّلام- فأخباره مسطورة، وليس من غرضي تكرارها؛ فإنَّ القصدَ هنا هو بيان مذهبه، وأنَّه شيعيٌّ زيديٌّ جزْمًا بلا تردُّد، كمذهبِ آبائه وإخوانه عليهم السَّلام.

وبيان ذلك في الآتي:

أولًا: كَوْنُ إدريسَ بنِ إدريسَ شيعيًّا زيديًّا هو حَمْلٌ على

الأصلِ، ولا يجوز الانتقال عن الأصلِ إلا بدليل، وهيهات أنْ تجد هذا الدليل، اللَّهُم إلا أوهامًا نُسِجتْ بخيوطٍ تخالف الواقع المسطور.

وإدريس بن إدريس؛ جدُّه عبدالله الكامل الذي مات سنة ١٤٥ في سجن أبي جعفر المنصور مع عدد من آل الحسن؛ وعمُّه الأكبر هو محمد النَّفس الزَّكية، خَرَجَ مع الإمام زيد بن عليٍّ، ثمَّ بايعه الهاشميون، وأحداثه مع أبي جعفر المنصور واستشهاده مشهورة مدوَّنة.

وعمه الثاني إبراهيم بن عبدالله الذي استشهد سنة ١٤٥ بباخمرا على يد أعداء آل البيت.

وعمُّه الثالث يحيى ابن عبدالله استشهد ١٨٤أو ١٨٦ بسجن أبي جعفر المنصور مع عدد من آل الحسن عليهم السلام.

وعمُّه سليمان بن عبدالله استشهد بفخ سنة ١٦٩ .

وأبوه إدريس بن عبدالله حضر موقعة فخ يوم التروية سنة ١٦٩، وأبلَى فيها بلاءً حسنًا مع ابن عمِّ أبيه الإمام الحسين بن عليِّ بن الحسن بن الحسن الفخيِّ، وطائفة من آل الحسن والحسين عليهم السَّلام.

انظرهم في "مقاتل الطالبيين" (٢/ ٤٥٦)، وهؤلاء جميعًا شيعة زيدية في نظر الموافق والمخالف.

وإن شئتَ الاقتصارَ فانظر كتاب "مقالات الإسلاميين"[١] لأبي الحسن الأشعريِّ (١/ ١٥٠-١٦٦).

بل قال الأشعريُّ عند الكلام على خروج محمد بن عبدالله النَّفس الزَّكية ما نصُّه: «ووجَّه محمد بن عبدالله أخاه إدريس بن

---

(١) اتَّفقتْ كُتب الملل والنِّحَل بدءًا من الأشعري إلى معاصرينا، وكذلك ما كتبه بعض أهل العقائد في مصنَّفاتهم(١) على ذمِّ الشِّيعة واعتبارها كلها من الفرق المبتدعة، وغاب عنهم أنَّ هذا الحكم ينسحب بالقطع إلى أئمة آل البيت عليهم السلام، وفي المقابل إن تعجب فعجب سكوتهم عن «النَّواصب» وفرقهم ودرجاتهم وأعيانهم.

بينما نجد المحدِّثين يعتبرون «النَّواصب» من المبتدعة؛ راجع "الميزان" و"لسانه" و"مقدمة الفتح"، وانظر مناقشةً معهم في "غاية التبجيل بتركِ القطع بالتفضيل" (ص٢١٧- ٢٤٨).

---

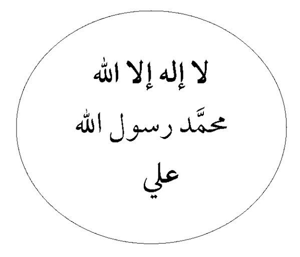
(١) انظر إلى ما سطره السيف الآمديُّ في "أبكار الأفكار" (٥/ ٧٠) إذ عدَّ السَّادة الزيدية من الفرق الضَّالة ثم قال (٥/ ٩٥): «فهذه هي الفِرَق الضالة الهالكة المستوجبة للنار»، وتبعه من اختصر "أبكار الأفكار".

عبدالله إلى المغرب، ولولده هناك مملكة». فلا وجه لتركِ إدريس بن إدريس لمذهبِ العترة الطاهرة الذين هم قُرَناء القرآن الكريم، والعصمةُ من الضَّلال، وسُفُنُ النَّجاة؛ والتعلُّقِ بأيِّ مذهبٍ آخرَ، فيستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير!.

* * *

ثانيًا: مدخل عقائد الشِّيعة تقديم عليٍّ -عليه السَّلام- على سائر الصحابة، وفرعُ ذلك أنَّه أولى بالخلافة من غيره، ويُبْنَى على ذلك مسائل معروفة.

وقد رأينا صور المسكوكات -النُّقود المعدنية- التي كانت في عهد إدريس بن إدريس -عليهما السَّلام- وفيها تصريحٌ بتقديم عليٍّ عليه السلام، كالآتي:



«لا إله إلا الله، محمد رسول الله، علي».

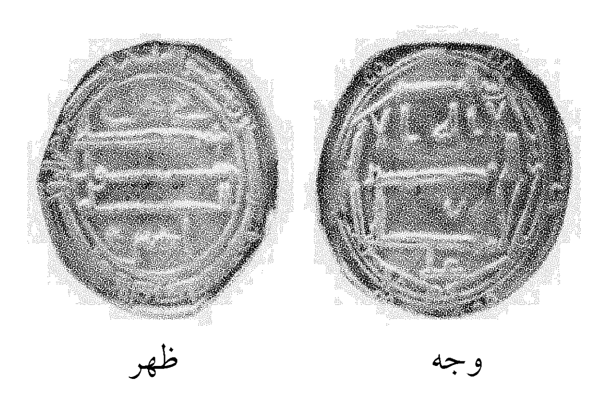
وقد رأيتُ صورًا من المسكوكات المغربية التي كانت في عهد الإمام إدريس بن إدريس بن عبدالله الكامل -عليهم السَّلام- نُقش عليها اسم «علي» عليه السلام، انظر كتاب "الجامع في الدَّراهم الإدريسية والدَّراهم المعاصرة لها" لـ«دانييل أوسطاش» أرقام (١٨، ١٦، ٣٦٤، ٣٨٨).

وانظر صورًا أخرىٰ لمسكوكات إدريسية يظهر فيها تقديم لعليٍّ كرم الله وجهه:





درهم فضي –إدريس الثاني- ضُرب ٣٠٢ هـ بالعلية



وجه ظهر











ووجدتُ أيضًا صورتين لدرهمين أوَّلُهما ضُرِبَ في عهد المولى إدريس، والثاني ضُرِبَ في عهد ابنه إدريس بن إدريس.

انظر: "الدرِّ النَّفيس" للعلَّامة الحلبيِّ الفاسيِّ.

***

ثالثًا: أنَّ عددًا من أئمة أهل السُّنَّة قد صرَّحوا في كتبِهم بأنَّ إدريس بن إدريس من الشِّيعة الزيدية، منهم:

١- أبو الحسن الأَشعريُّ؛ الذي قال في "مقالات الإسلاميين" (١/ ١٣٥): «والتَشَيُّعُ غالب على أهل قمّ، وبلاد إدريس بن إدريس وهي طنجة وما والاها والكوفة».

فهذا عَلَمٌ من أعلامِ المشرق في النِّصف الأول من القرن الرابع يذكر بلاد الشِّيعة، بل البلاد التي اشتهرت بالتشيُّع، بحيث لا يُعرف تشيُّعها فيما جاورها فقط؛ بل يشتهر ليصل من المغرب إلى مشرق العالم الإسلاميِّ.

٢- وقال الشهرستانيُّ في "الملل والنِّحل" (١/ ٤٦): «وبالمغرب الآن شرذمةٌ قليلةٌ في بلد إدريس بن عبدالله الحسنيِّ الذي خرج بالمغرب أيام أبي جعفر المنصور».

ووجْهُه أنَّ الشهرستانيَّ كان يرى التآخي بين الزيدية والاعتزال.

٣- وقال لسان الدين الخطيب الأندلسيُّ في "أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام" (١/ ٣٨): «ومن الشِّيعة العَلويين إدريس بن إدريس، وعليُّ ابن محمد بن إدريس وولد حسين بن

يحيىٰ من بني حمود».

٤- وقال عبدالرحمن بن خلدون في "تاريخه" (٤/ ٢): «أخبارُ الدَّولة العَلوية المزاحمة لدولة بني العباس» -يقصد بالعَلويين الشِّيعة- ثمَّ قال: «ونبدأ منهم بدولة الأدارسة بالمغرب الأقصىٰ (٤/ ٢)» ثمَّ ذكَرَ الخبر عن دولة الأدارسة (٤/ ١٢) -الشِّيعة في نظره- وأكثَرَ ابن خلدون في "تاريخه" مِن ذكرِ المولىٰ إدريس بن إدريس مع عدد من الشيعة.

***

رابعًا: أنَّ السَّادة الشِّيعة الزَّيدية ترجموا للإمام إدريس بن إدريس في كتبِهم، وذكروا بعض أخباره ونصُّوا علىٰ أنَّه من أئمة آل البيت الزَّيدية عليهم السَّلام، منهم:

١- العلَّامة عليُّ بن بلال؛ إذ ذكر في كتابه "تَتِمَّة كتاب المصابيح"المطبوع مع "أخبار فخ" (ص٣٢٨) -و"المصابيح" صَنَّفَه أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن الحسنيُّ الزَّيديُّ المتوفَّىٰ سنة ٣٥٢- ذكر أنَّ إدريس بن إدريس قد قامَ مقامَ أبيه يَعْدِلُ بين النَّاس علىٰ سيرة آبائه وأجداده، وهو أحد علماء آل محمَّد صلَّىٰ الله

عليه وآله وسلَّم، وهم إلىٰ هذه الغاية يتوارثون أرض المغرب.

٢- وهو كذلك في "الحدائق الوردية في مناقب أئمة الزَّيدية" للعلَّامة حميد بن أحمد بن محمد المحلِّيِّ المتوفَّىٰ سنة ٦٥٢ رحمه الله تعالىٰ (١/ ٦).

٣- وقال الإمام المجتهد السَّيد أحمد بن يحيىٰ المرتضَىٰ الحسنيُّ المتوفَّىٰ سنة ٨٤٠؛ في مقدمة كتابه "البحر الزَّخَّار"-التي هي في مجلد (ص٢٢٥): «باب تعداد أئمة الزيدية»-يعني الدُّعاة دون المقتصدين- ثمَّ قال في (ص: ٢٢٧): «إدريس بن عبدالله: قام ودعا بأرض المغرب، ومات مسمومًا -ومشهده بطُلَيِّطلة من أعمال المغرب ونواحيها- سنة نيف وسبعين ومئة، والمعارض له هارون أيضًا.

ثمَّ إدريس بن إدريس: قام ودعا ومات ببلاد المغرب سنة ٢١٩، ومشهده فيها مع أبيه؛ ثمَّ إدريس بن إدريس بن إدريس المثلَّث: قام ودعا، ومات في المغرب مع أبيه وجَدِّه».

٤- وقال العلامة ابن أبي الرجال المتوفَّىٰ سنة ١٠٩٢؛ في "تراجم رجال الزَّيدية" المسمَّىٰ "مطلع البدور ومجمع البحور" (١/ ٥١٩): «الإمام السيد، مفخرة العترة الطَّاهرة؛ إدريس بن

إدريس، كان من عيونِ آل محمَّد النَّاظرة؛ عِلْمًا واسعًا وفصاحةً، وعبادةً وإقدامًا وعزيمةً، وقد افتخر به وبأهل بيته العلماء». ثمَّ ذكَرَ بعضًا مِن مناقبه وذريته (١/ ٥٣٢).

٥- وفي "مآثر الأبرار في تفصيل مُجْملات جواهر الأخبار" (١/ ٤٥٩)، وهو شرح العلَّامة محمد بن عليٍّ بن الزَّحيف الصَّعديِّ -المتوفَّىٰ سنة ٩١٦- علىٰ النَّظْمِ المعروف بـ"البسَّامة في التاريخ للزيدية وأئمَّتها" للسَّيد المجتهد صارم الدِّين الوزير المتوفَّىٰ سنة ٩١٤.

قال ابن الوزير في "البسَّامة"[1] (١/ ٤٥٩):

وسائلِ ادريسَ غرب العزم منتضيًا
بالغربِ وهْو من الأشياع في زمرِ
فعاجلَتْهُ بسهمِ الحتف وادَّرَعَتْ
علىٰ سراة بنيه فروة النَّمِرِ

ثمَّ قال الشارح ابن الزحيف (١/ ٤٦٣):

«وله ولد اسمه إدريس، وكان من سادات العترة، وولده

---

(١) "البسَّامة" نظم في نحو مائتين وأربعين بيتًا، يتناول تاريخ أئمة آل البيت الزيدية عليهم السلام، وعليه شروح وتتمَّات.

إدريس المثلث، وله عقب في المغرب، ومَلَكَ منهم جماعةٌ، وهم مذكورون في التواريخ». ثمَّ قال: «فإدريس هذا -يعني إدريس بن إدريس- عَدَّه الإمام المهديُّ في "البحر" هو وولده من الأئمة، وهو ظاهر كلام السيد -يعني ابن الوزير- هنا».

٦- وقال مجيزنا المجتهدالعلامة السيد مجد الدين المؤيديُّ في "التُّحف شَرْح الزُّلَف" (ص١٧٣):

«ثمَّ دعا ابنه إدريس بن إدريس بن عبدالله -صلوات الله عليهم- وأعقب الإمام إدريس بن عبدالله بالمغرب».

٧- وعدَّه الحاكم المحسن بن كرامة الجُشَمِيُّ في "شَرْح عيون المسائل" من الأئمة الزيدية المقتصدين، كذا في "مآثر الأبرار" (١/ ٤٦٥).

٨- وهو صريح كلام نشوان بن سعيد الحميريِّ المعتزليِّ المتوفَّىٰ سنة ٦١٠؛ في كتابه"الحور العين" (ص ٢٦٥).

٩- وفي كتاب "قواعد عقائد آل محمد صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم" لمحمد بن الحسن الديلميِّ من أعيان القرن الثامن (ص ٦٥٥/ أ): «وإدريس بن عبدالله بن الحسن خرج هناك، وله أعقاب هناك وشيعة».

خامسًا: أنَّ المغربَ الأقصىٰ -بلاد إدريس بن إدريس- في عصره وقبله وبعده لمدة طويلة كان منقطع الصِّلة عن الإمام مالك وكتابه "الموطأ" والرواة عنه حديثًا وفقهًا، ولم يُعرف لهم أيُّ وجودٍ في المغرب، ولم يُنقل نصٌّ واحد يُعتمَد عليه يمكن أن يفيد غير ذلك، ومصادر أهل السُّنَّة أغفلت تفصيل تاريخ الأدارسة واجتهاداتهم واختياراتهم؛ وإخراجُ نصٍّ مفيد كأنَّه بحثٌ عن العدم.

ولكنَّني وجدتُ نصًّا في كتاب "نقط العروس في تواريخ الخلفاء" لابن حزم الظاهريِّ الأندلسيِّ، وهو مطبوع مع "رسائل ابن حزم"، وفيه فصلٌ عنوانه «مَنْ خَطَبَ لبنِي العباس أو بنِي عليٍّ بالأندلس»، فقد قال (٢/ ٨٤): «عمر بن حفص خطب في أعمال برية لإبراهيم ابن قاسم[١] بن إدريس بن عبدالله بن حسن بن حسن بن عليٍّ بن أبي طالب؛ صاحب البصيرة، ثم خطب لعبيدالله صاحب أفريقيا، وأذَّن في جميع أعماله بـ(حيَّ علىٰ خيرِ العملِ)».

---

(١) كذا في الأصل؛ والصَّواب: (قاسم بن إدريس بن إدريس)

قلتُ: هذا صريح في تشيُّع الأدارسة.

وقال المراكشيُّ في "المُعجِب في تلخيص أخبار المغرِب" (ص٣٥) عند ذِكر ولاية القاسم بن حمود: «وكان وادعًا، أمِن الناس معه، وكان يُذكر عنه أنه تشيَّع؛ ولكنه لم يُظهر ذلك ولا غيَّر على الناس عادة ولا مذهبًا».

قلتُ: هذا كان سنة ثلاث عشرة وأربعمائة، وهذا النَّصُّ وإن ذُكِرَ بالتَّمريضِ؛ فصريحٌ في أنَّ الفكر الشيعيَّ لم يغادره، ولم يغادر رأيَ الناس في الأدارسة، ولكنه أبقَى الناس على مذهبهم تسامحًا على عُرف الشيعة الزيدية؛ والمؤرخون يذكرون تشيُّع دولة بني حمود الإدريسية بالأندلس، وكان لهم شعراء وأدباء وأدلة حاضرة[1] يسهل الوصول إليها.

* * *

(١) ويمكن الاطِّلاع على بحثٍ باسم "التشيُّع في الأندلس منذ الفتح حتى نهاية ملوك الطوائف" للباحث محمود علي مكي، وقد طُبع بمجلة "المعهد المصري للدراسات الإسلامية" بمدريد- المجلد الثاني سنة ١٣٧٣.

سادسًا: لقد كان مالك بن أنس من الموالين للعباسيين، فيبعُد جدًّا أن يتبنَّىٰ الأدارسةُ في دولتهم فِقه من يوالي أعداءهم.

وفي الوقت نفسه كان الأمويون بالأندلس من ذرية مروان بن الحكم من أصحاب التاريخ العتيد في ظُلمِ آل البيت عليهم السَّلام، يتبنون فِقه مالك، وليكن هذا سببًا آخرَ للابتعاد عن مالكٍ وفِقْهه والزهد فيه لاتبنِّيه والعمل به، وستأتي أسباب أخرىٰ إن شاء الله تعالىٰ.

سابعًا: ظهور فقهاء المالكية في المغرب تأخَّر إلىٰ النصف الثاني من القرن الرابع الهجريِّ.

وكان أولهم فيما قيل:هو درَّاس بن إسماعيل المتوفَّىٰ سنة ٣٥٧؛وهو صريح في أنَّ المولىٰ إدريس بن إدريس وأبناءه لم يحتفوا بالإمام مالك أو "موطئه" أو سعوا لتمكين من انتسب إليه.

* * *

البابُ الثاني

البحثُ مع أقوالٍ غيرِ محرَّرة

- تمهيد

أولًا: البحث مع ابن أبي زرع.

ثانيًا: البحث مع أحمد بن محمد بن عبدالله المقري التلمسانيِّ .

ثالثًا: البحث مع ابن زكري.

- **فصل**: الفرق بين الاستسلام والتقليد وبين الاجتهاد والبحث.

- متى دخل المذهب المالكيُّ المغرب؟

البابُ الثاني

البحثُ مع أقوالٍ غيرِ محرَّرة

تمهيد:

رأيتُ بعض أقوال غير محرَّرة في الكلام على مذهب الإمام إدريس بن إدريس، وهذه الأقوال لم تَستند إلى أساسٍ علميٍّ؛ بل كلامها لا يرقَى إلى درجة الشُّبهات لأنَّها لم تعتمد إلا على الوهم المُحقَّق، والخطأ الذي لا سبيل إلا ردُّه لتصحيحه.

وقد رأيتُ البحث مع ثلاثةٍ، هم:

١- ابن أبي زرع في كتابه "الأنيس المطرب".

٢- المقري في كتابه "كنز الأسرار".

٣- ابن زكري في "شرح همزيته".

* * *

أولًا: البحث مع ابن أبي زرع:

قال عليُّ بن عبدالله بن أبي زرع الفَاسيُّ (ت ٧٤١) في "الأنِيس المُطرب بروضِ القرطاس في أخبار ملوك المغرب" عند الكلام على إدريس بن إدريس (ص٢٩): «استوزر عُميرَ بن

مصعبٍ الأزديَّ، وكان من فرسانِ المغرب وسادتها، ولأبيه مُصعب مآثرُ عظيمةٌ بأفريقيا والأندلس، ومشاهدُ في غزو الروم كثيرةٌ، واستقضىٰ منهم عامرَ بنَ محمدِ بن سعيدٍ القيسيَّ من قيس عيلان؛ وكان رجلًا صالحًا ورِعًا فقيهًا، سَمِعَ من مالكٍ وسفيانَ الثَّوريِّ وروَىٰ عنهما كثيرًا، ثمَّ خرج إلىٰ الأندلس برسمِ الجهاد، ثمَّ جاز إلىٰ العدوة فوفد منها إدريس فيمن وفد عليه من العرب».

قلتُ: استفدنا من هذا النَّصِّ أوهامًا، أذكرُ منها مما له تعلُّق بالبحث أمرين:

الأول: أنَّ الإمام إدريس بن إدريس استقضىٰ عامر بن محمدِ ابن سعيدٍ القيسيَّ.

الثاني: أنَّه استوزر عميرَ بن مصعب الأزديَّ.

وهما شخصان لا يُعرَفان؛ للآتي:

١ – عامر بن محمد بن سعيد القيسيُّ: لم أجد أحدًا ذكره قبل ابن أبي زرع المتوفَّىٰ سنة (٧٤١).

٢– لم يذكر ابنُ أبي زرع المصدر الذي نقل منه، وقد أجهدتُ نفسي في البحثِ عن عامر بن محمد بن سعيد القيسيِّ –

أو عمير بن محمد؛ كما تحرَّف عند بعضهم- فلم أجده.

٣- وذَكَرَ ابن أبي زرع أنَّ عامرًا القيسيَّ سمع مالكًا وسفيانَ الثوريَّ وروىٰ عنهما كثيرًا، وأنَّه كانَ ورِعًا فقيهًا.

فمَن جمَع هذه الميزات يَلزمُ منه أنْ يكون معروفًا -بل مشهورًا- ويجتمع النَّاس للأخذِ عنه.

فمَن أخذ عن الإمام مالك وسفيانَ الثوريِّ فهو مشرقيٌّ، فإذا ذهب للمغرب فلابدَّ أن يتكاثر النَّاسُ عليه في مصر وأفريقيا والمغرب؛ ولكن لم نجد له خبرًا!

هب أنَّه لم يمكث بمصر وأفريقيا لكن استقر بالمغرب، فأين الآخذون عنه؟!!

٤- وقول ابن أبي زرع: «ورَوَىٰ عنهما كثيرًا» يَلزم منه ذِكر بعض الرُّواة عنه والمرويَّات؛ ولا سيَّما مع وصْفِه بالفقه والوَرَع، فمثلُه تُشَدُّ إليه الرِّحال وتكون له رواياتٌ أغربَ فيها عن أقرانه يرويها تلاميذه، ويقصده المحدِّثون والفقهاء، ولابدَّ أنْ يكون له رواة، ويفتخرَ به المالكية ويذكروه في طبقاتهم وتُفردَ له المصنَّفات. وهذا لم نجده؛ مما يدلُّ علىٰ أنَّه شخص لا وجودَ له.

٥- وقد رأيتُ المؤرخ عبدالسلام بنَ سودةَ الفاسيَّ في كتابه

"قضاة فاس" (ص ٣٤) اضطرب في تسمية القيسيِّ فجعله اثنين، هما: محمد بن سعيد القيسيُّ، وعمير بن محمد بن سعيد القيسيُّ، فجعل الثاني ابنًا للأولِ؛ والصَّواب غير ذلك، لكن قد صرَّح ابنُ سودةَ (ص٣٤) بأنَّه لم يجدْ ترجمةً للأول، واكتفىٰ بعزوه لـ"جذوة الاقتباس" (١/ ٢٧)، والثاني لـ"القرطاس" (ص٢٩) و"الجذوة" (١/ ٢٧)، وهما شخص واحد.

٦- ولا ذِكر لهذا القاضي المزعوم في كتب الرِّجال؛ ولا سيَّما أنَّ الرُّواة عن مالك في دائرة الحصر، ومع ذلك لم أجده في كتاب الخطيب البغداديِّ في الرُّواة عن مالك، وقد اعتنىٰ القاضي عياض في "ترتيب المدارك" بذكرِ أصحاب مالك علىٰ الطبقات والبلدان، ولم أجد أثرًا لهذا الرَّاوي المزعوم!!

وكذلك لم أجده في رواة "الموطأ"، بل لم أجده البتة في أيِّ كتابٍ قبل ابن أبي زرع؛ مما يدلُّ علىٰ أنَّه إنسان مختلَقٌ لا وجود له.

فإنَّه تقرر أنَّ الخبر إذا توفرت الدَّواعي علىٰ نقله واشتهار أمره ووجود روايته، وجاء من روايةٍ لا إسناد لها؛ كان ذلك من دلائل الوضع، وأنَّه لا أصلَ له وأنَّه مختَلَقٌ مصنوعٌ؛ والله أعلم مَن الذي اختلقه، هل هو ابن أبي زرع أو أُلْحِقَ بكتابه؟؟!!

٧- نعم؛ ذكَر عميرَ بنَ محمد بن سعيد القيسيَّ جماعةٌ من المتأخرين المصنِّفين في تاريخ فاس أو المغرب، أو مناقب المولىٰ إدريس بن إدريس؛ الذين ينقلون عمن تقدَّمهم مع التسليم لهم.

ثم تَبِعَهم بعض المعاصرين بدون نقدٍ أو تحقيق، وكلُّ هؤلاء مقلِّدون لابن أبي زرع أو لمن نقل عنه.

وقد أعرضتُ عن ذِكر أعيان المتأخرين ثمَّ المعاصرين والدلالة علىٰ الخطأ في مواضع كتبهم؛ لئلا يطول الكلام، فبعد معرفة الصواب يسهل معرفة أماكن الخطأ، والله المستعان.

وأمَّا الثاني: فهو الوزير المدَّعَىٰ عميرُ بنُ مصعبٍ الأزديُّ، وهو من باب الأول؛ شخصٌ لا يُعرف.

نعم؛ قال ابن خلدون -المتوفَّىٰ سنة ٨٠٨- في "تاريخه" (٤/ ١٣): «واستوزر إدريسُ مصعبَ بن عيسىٰ الأزديَّ المسمَّىٰ بالملجوم».

ولا تُعرَف صِلَتُه بمالكٍ وأصحابه. وانظر "بيوتات فاس الكبرىٰ" (ص ١٠) لإسماعيل بن الأحمر.

تنبيه:

ومن الخبط والخطأ أنَّ بعضهم جعل عامر بن محمد بن

سعيد القيسيَّ المختلَقَ شيخًا لمولانا الإمام إدريس بن إدريس عليهما السَّلام، وأنَّ الإمام إدريس أخَذَ"موطأ مالك" عنه عن الإمام مالك؛ وهذا غاية في الخبط والخطأ، وانظر ما سيأتي إن شاء الله تعالىٰ.

* * *

ثانيًا: البحث مع أحمد بن محمد بن عبدالله المقري التلمسانيِّ في كتابه"كنز الأسرار ومعدن الأنوار في آل النبيِّ المختار":

قال المقري في "كنز الأسرار" (ل١١/ أ) عن الإمام إدريس بن إدريس عليهما السَّلام: «وعظمتْ سلطنته بوزيره عمير بن مصعب الأزديِّ، وقاضيه عامر بن محمد بن سعيد القيسيِّ [الذي][١] روىٰ عن مالك وسفيان الثوريِّ وروىٰ عنهما مؤلَّفاتهما، وقدِمَ بها إلىٰ المغرب فسمع منه ما رواه عنهما، ثمَّ رواه عنه إدريس بن إدريس وغيره من علماء الوقت بالمغرب، وتَبِعَه في تقليده لمالك، وعلىٰ مذهبه كان إدريس بن عبدالله بن الحسن، وجَمَعَ عليه أهل المغرب العربيِّ الأقصىٰ، وبسبب تقليد إدريس

---

(١) مابين المعقوفتين زيادة منِّي.

لمالك وتحصيله كتاب "الموطأ" وحفظِه له[1].

وكان سبب اشتهار مذهب الإمام مالك بالمغرب واقتصارهم عليه وأمْرِ إدريسَ لهم باتِّباعه؛ هو أنَّ مالكًا روىٰ في "الموطأ" عن جَدِّه عبدالله الكامل، وفُتياه بخلعِ أبي جعفر المنْصور العباسيِّ وبيعة ولده محمد النَّفس الزَّكية وعهْده لأخيه إدريس الأكبر بالخلافة بعده -قاله ابن خلدون- فكان مالك هو السبب في ولايتهم للملك، فقال إدريس: نحنُ أحقُّ باتِّباع مذهبه وقراءة كتابه -يعني "موطأه"- وأمر بذلك في جميع سلطنته». انتهىٰ كلام المقري المسلسل بالأوهام والأخطاء؛ كما سيأتي إن شاء الله تعالىٰ.

وقد نقل كلامَ المقري -علىٰ ما فيه- السَّيِّدُ عبد الحيِّ الكَتَّانيُّ معتمدًا عليه ومحتجًّا به في ذِكر سبب انتشار المذهب المالكيِّ في المغرب، فقال في كتابه "التراتيب الإدارية" (١/ ١٢٩):

«وفي "كنز الأسرار" للمقري سبب انتشار مذهب مالك في المغرب واقتصارهم عليه، وأمْر مولانا إدريس لهم باتِّباعه؛

---

(١) الخبر محذوف تقديره «اشتهر المذهب»، والله أعلم.

رواية مالك في "الموطأ" عن جَدِّه عبدالله الكامل، وفتياه بخلعِ أبي جعفر المنصور العبَّاسيِّ وبيعته لمحمدٍ النَّفس الزَّكِيَّة، وعهْده لأخيه إدريس الأكبر بالخلافة بعده -قاله ابن خلدون- فكان مالك هو السبب في ولايتهم الملك، فقال إدريس: نحن أحقُّ باتِّباع مذهبه.......» إلىٰ آخر كلام السيد عبدالحيِّ الكتانيِّ.

قلتُ: هذا الكلام غير علميٍّ، ومسلسلٌ بالأخطاءِ، ومصادمٌ للحقائق، ويدلُّ علىٰ عدم معرفةٍ بأئمة العترة وعلومهم، وقد اغترَّ بكلام السيد عبدالحيِّ بعضُ المعاصرين في بحوثهم ومقالاتهم.

وإليك الآتي:

أولًا: الكلامُ علىٰ «عمير بن مصعبٍ الأزديِّ» ثمَّ «عامر بن محمد بن سعيد القيسيِّ» تقدَّم الكلام عليهما، خاصة الثاني الذي ظهر الكذب حوله.

ثانيًا: قولُ المقري: «وروىٰ -يعني عامرًا القيسيَّ- عنهما مؤلفاتهما -يعني الثوريَّ ومالكًا- وقَدِمَ بها إلىٰ المغرب، فسمع منه ما رواه عنهما، ثمَّ رواه عنه إدريس بن إدريس وغيره من علماء الوقت بالمغرب، وتَبِعَه في تقليده لمالك، وعلىٰ مذهبه كان

إدريس بن عبدالله بن الحسن، وجمع عليه أهل المغرب الأقصىٰ».

قلتُ: هذا كلامٌ مسلسل بالأخطاء مخالفٌ للواقع، لا يخرج إلَّا من رجلٍ يعتقدُ أنَّ النَّاسَ جميعًا ينبغي أنْ يكونوا خَلْفَ الإمام مالكٍ مقلِّدةً له ورواةً لكتبه وناشرين لمذهبه، حتىٰ ولو كانوا من أئمة آل البيت كإدريس بن عبدالله الكامل وابنه إدريس! وهو تمنياتٌ وظلماتٌ بعضها فوق بعض، وكلامٌ يضربُ بعضُه بعضًا؛ لأنَّه مخالفٌ للشَّمسِ السَّاطعة، وإنَّما خَرَجَ مخرج الإكبار لمالكٍ مع ظلم آل البيت وخيالات تخرج في حال الشَّطح.

والحقائق تنطق بأنَّ دخول مذهب الإمام مالك للمغرب كان بعد الدولة الإدريسية العَلوية، كما سيأتي إنْ شاءَ الله تعالىٰ.

ثالثًا: ادَّعىٰ المقري أَنَّ الإمام مالكًا روىٰ في "الموطأ" عن عبدالله الكامل -عليه السَّلام- وهذا خطأ؛ فإنَّ عبدالله الكامل كان من كبار علماء آل البيت ومن فقهاء المدينة المعروفين، وذكره ابن حبَّان في "مشاهير علماء الأمصار" (ص ٣٢٧، ورقم ٩٩٣) وقال: «مِن سادات أهل المدينة، وعُبَّاد أهلها، وعلماء بني هاشم»، وقد أدركه مالكٌ وأَخَذَ عنه، ولكنه أهمله فلم يذكره في

"الموطأ" بروايةٍ أو رأيٍ»، وهنا بحث.

رابعًا: قال المقري: «أو فتياه بخلعِ أبي جعفر المنصور».

قلتُ: الثابت أنَّ مالكًا لم يُفْتِ صراحةً بخلعِ أبي جعفر المنصور، كما سيأتي إن شاء الله تعالىٰ.

خامسًا: قال المقري: «وبيعته لمحمد النَّفس الزَّكِيَّة».

قلتُ: هذا خطأٌ أيضًا، ودعوىٰ تخالف الواقع؛ فإنَّ مالكًا لم يبايع محمدًا النَّفْسَ الزَّكِيَّة، وانظر إذا شئت: "طبقات ابن سعد" (٧/ ٥٧٣)، و"ترتيب المدارك" (١/ ٥٥).

وقال ابن جرير الطَّبريُّ في "تاريخه" (٧/ ٥٦):«وحدَّثني سعد بن عبدالحميد بن جعفر، قال: أخبرني غير واحدٍ أنَّ مالك بن أنس استُفْتِيَ في الخروج مع محمد، وقيل له: إنَّه في أعناقنا بيعة لأبي جعفر! فقال: إنَّما بايعتم مُكرَهين، وليس علىٰ مكرَهٍ يمين! فأسرع النَّاس إلىٰ محمدٍ، ولَزِمَ مالكٌ بيته».

ولكنَّ مالكًا لم يلزم بيته ملازمة تامة؛ بل سعىٰ لتسليمِ محمد النَّفس الزَّكِيَّة وأخيه إبراهيم لأبي جعفر المنصور الدوانيقيِّ، وذهب مالك لعبدالله الكامل في سجن أبي جعفر المنصور رسولًا من أبي جعفر، كما سيأتي إن شاء الله تعالىٰ.

سادسًا: قال المقري: «وعهد لأخيه إدريس الأكبر بالخلافة بعده».

قلتُ: هذا خطأٌ كذلك، وحكايةٌ تعارِضُ الواقع وتصادِمُ الحقائق؛ ومحمَّد النَّفس الزَّكِيَّة استشهد في رمضان سنة خمس وأربعين ومئة، وكان إدريس بن عبدالله صغيرًا.

ولم يكن المولى إدريس أكبر إخوانه بعد النَّفس الزَّكِيَّة؛ فأكبر منه إبراهيم ويحيى وهما إمامان.

وأخرج أبو الفرج الأصفهانيُّ في "مقاتل الطالبيين" (٣٩٦/١) أنَّ أبا جعفر المنصور لما قبض أموال عبدالله بن الحسن؛ حَجَّ، فصاحت به عاتكة بنت عبدالملك، وهي أم عيسى وسليمان وإدريس بني عبدالله بن الحسن، وهي تطوف في ستارةٍ: يا أمير المؤمنين، أيتامك بنو عبدالله بن الحسن، مات أبوهم في حبسك، وأمرتَ بقبض ضياعهم.... إلخ.

فقولها: «أيتامك»، وعَدُّها إدريسَ بنَ عبدالله من اليتامى يفيد أنه كان دون سِنِّ البلوغ.

فسقط ادِّعاء مَنِ ادَّعى أنَّ النَّفس الزَّكِيَّة عَهِدَ لأخيه إدريس، وبقيَ معرفةُ هل ادُّعِيَتْ هذه الدعوى قبل المقري!!

والذي يعرف أخبار آل البيت -عليهم السَّلام- يعلم أنَّ النَّفسَ الزَّكِيَّة عَهِدَ لأخيه إبراهيم بعده، ثمَّ لعيسىٰ بن زيد بن عليٍّ بن الحسين عليهم السَّلام، وليس العهد عندهم كالمُلْك أو السَّلْطنة؛ ولكنَّه حثٌّ علىٰ الدَّعوةِ والقيام بها والتأهُّل لها بالعلم والعمل... وانظر "مقاتل الطالبيين" (٤٠٨).

سابعًا: قال المقري: «فقال إدريس: نحن أحقُّ باتِّباعِ مذهبه وقراءة كُتبه».

قلتُ: هذا أيضًا كلامٌ مُخْتَلَقٌ مَصْنُوعٌ، وأظنُّ أنَّ أحد متعصِّبة المختصرات كَتَبَ هذا الكلام ظنًّا منه أنَّ مذهبه نَزَلَ من السماءِ ولا بدَّ أنْ يكون أئمة آل البيت من أتباعه، وأنَّ الإمام إدريس تحلَّىٰ به، ولو في مخيِّلة هذا المختلِقِ!! ولو استظهر قائل هذه الخرافة بالثقلين لما استطاع أنْ يثبت نسبة هذا الكلام بطريقٍ صحيح أو ضعيف أو موضوع للإمام إدريس؛ وإنَّما هو كلامٌ مرسلٌ لا أصلَ له؛ ومِن أظهرِ الأدلة علىٰ كذب هذا الكلام المنسوب زورًا للمولىٰ إدريس؛ أنَّه لم يكن في ذلك الوقت لمالك مذهبٌ علىٰ طريقة المتأخِّرين.

والعاقل العارف بطبقات أهل العلم، ومقامات الثَّقَل

الثاني، وسُفن النَّجاة؛ يعلمُ أنَّ إمامًا من أئمة آل البيت، في مقام إدريس ابن إدريس ما كان يحثُّ علىٰ تقليد الإمام مالكٍ واختيارات وروايات أصحابه والاقتصار علىٰ آراء الإمام مالك المجردة من الدليل، والرِّواية عنه.

وهذا فِقه تقليديٌّ شاع وانتشر ببعضِ نواحي الأمة في وقت مبكرٍ جدًّا توافر فيه المجتهدون، وكان وجوده من أسباب انقطاع الاجتهاد وانحساره، والدوران في فلك مالك وأقواله، واختلاف أصحابه في النقل عنه بعيدًا عن الاجتهاد(١).

وأئمة وعلماء آل البيت يَدْعُون إلىٰ الاجتهادِ، ومنهم من

---

(١) والله وحده يعلم مبلغ الضَّرر الذي حدث للفقه الإسلاميِّ بسبب الدوران مبكرًا جدًّا في أوائل القرن الثالث حول أقوال مالك واختلاف الرواة عنه، ونقْل هذا الفقه مجردًا من الدليل ووجوه الاستدلال، وجلْب أقوال المجتهدين ومباحثاتهم...

ثم بعد قرون حاول أصحابه البحث عن أدلة لأقوال مالك وتنزيلها علىٰ المتون المعتمَدة في المذهب، ولو مِن كُتب المذاهب الأخرىٰ؛ ولأصحاب هذه الأعمال الشكر والثناء الحسن، وما زال أصحابه يبحثون عن أدلة الفروع!!

يحرِّمُ تقليد العاميِّ للميت، وهو قولُ جمهور أهل السُّنَّة كما هو مقرَّر في كتب الأصول وبالأخص المحصول، فافهم!!

ثامنًا: قوله: «وأمر بذلك (يعني بقرءاة "الموطَّأ")[1] في جميع عمالته».

قلتُ: كلامٌ مرسلٌ لا أصل له، ولم يدخل "الموطأ" للمغرب في عصر الإمامين إدريس الأكبر وابنه إدريس الأزهر، ولو كان لهذا الكلام أصلٌ ولو من طريق ضعيف لحُلِّيَتْ به كُتب الحديث والفقه وتاريخ الفقه.

وأئمة آل البيت -عليهم السَّلام- هم الثَّقَلُ الثاني، أجلُّ وأعلَمُ مِنْ هذه المنازل، فاعرف لسُفن النَّجاة وقرناء الكتاب والثَّقَل الثاني مكانتهم ترشُدْ؛ نسأل الله العافية!!

تاسعًا: قوله: «قاله ابن خلدون».

قلتُ: عَزْوُ ما تقدَّم من المغالطات لابن خلدون مخالِفٌ للواقع؛ فليس في "تاريخه" ولا "مقدمته" هذا الكلام؛ بل هو كذبٌ عليه، ولا أدري مَنِ الذي ابتدأ بهذا الكذب، لكنَّني وجدتُه في "كنز الأسرار" للمقري (ل١١).

(١) ما بين المعقوفتين زيادة توضيح منِّي.

وكذلك هو في كلٍّ من: "الإشراف على من بفاس من الأشراف" (ص ١٠٢)، و"نظْم الدرر واللآل" كلاهما لحمدون بن الحاج السلميِّ (ص ٤٥)، و"الأزهار العاطرة الأنفاس" (ص ١٣٣) للسيد محمد بن جعفر الكتانيِّ، و"التراتيب الإدارية" للسيد عبدالحيِّ الكتانيِّ (١/ ١٢٩).

تنبيه:

مع أنَّ سيدي محمدَ بنَ جعفرٍ الكتانيَّ تَبِعَ المقري في كلامه الذي تقدَّم نقضُه، فإنَّه قال في "سلوة الأنفاس" في ترجمة درَّاس بن إسماعيل (٢/ ١٩٧): «وممن أدخَلَ مذهب مالك -رضي الله عنه- بلاد المغرب، وكان الغالب عليها في القديم مذهب الكوفيين»، وهي نفس عبارة ابن القاضي في "جذوة الاقتباس" (١/ ١٩٤).

قلتُ: مذهب الكوفيين في المغرب الأقصى هو مذهب الزَّيديين، لذلك أصلَحَ السَّيد أحمد بن الصِّدِّيق عبارة شيخه سيدي محمد بن جعفر الكتانيِّ، فقال في "الاستئناس بتراجم فضلاء فاس" في ترجمة درَّاس بن إسماعيل (ص ١٥٣): «وممن أدخَلَ مذهب مالك إلى المغرب، وكان أهلُه قبْلَه على مذهب الكوفيين والزيديين». فتدبَّرْ وقارِنْ وترحَّمْ!!، والله أعلم.

ثالثًا: البحث مع ابن زكري في "شَرْح همزيته":

تقدَّم النَّظر في كلام ابن المقري الذي أخطأ أخطاءً مسلسلة على مولانا إدريس بن إدريس، وادَّعى تمذهبه بمذهب الإمام مالك... إلى غير ذلك.

أمَّا محمد بن عبدالرحمن ابن زكري الفاسيُّ المالكيُّ (ت ١١٤٤) فاضطرب في تعيين مذهب إدريس بن إدريس عليهما السلام، فقال في "شرح همزيته"(٢/ ٢٣٨أ): «إنَّ قاضيَه كان ممن قرأ على مالك بن أنس وسفيان الثوريِّ، والظاهر أنَّه كان على مذهب أحدهما، ويحتمل أنَّه كان على مذهب الأوزاعيِّ؛ لقول القاضي عياض في "المدارك": إنَّ أهل المغربِ والأندلسِ كانوا قبل أنْ يصل إليهم مذهب مالك؛ على مذهب الأوزاعيِّ ورأيِ الكوفيين، فلما أتَى أصحاب الإمام مالك بمذهبه رفع ذلك من المغرب... انتهى[1].

ويحتمل أنَّه كان مجتهدًا مستقلًّا لم يتقيَّد بمذهب أحد، كما كان كذلك جماعة من الأكابر، ثمَّ بعد ذلك وضع التقييد بالمذاهب».

---

(١) القاضي عياض له كلام على مذاهب أهل أفريقيا والمغرب والأندلس ذكره في "ترتيب المدارك" (١/ ٢٥- ٢٧)

وقال سيدي محمد بن جعفر الكتانيُّ في "الأزهار العاطرة الأنفاس" (ص١٣١، ١٣٢): «وقد تردَّد الحلبيُّ في "الدُّر النَّفيس"، وابن زكري في "شرْح همزيته"، في هذا الإمام رضي الله عنه». يعني في تعيين مذهبه، ثمَّ نقل سيدي محمد بن جعفر كلام ابن زكري المتقدِّم.

قلتُ: قد رجَّحَ سيدي محمد بن جعفر الكتانيُّ أنَّه كان مالكيًّا، فقال في "الأزهار العاطرة الأنفاس" (ص١٣٢) ما نصُّه: «قد نقل في "نظم الدر واللآل في شرفاء عقبة ابن صوال"، وكذا في "الإشراف على بعض من بفاس من مشاهير الأشراف" عن ابن خلدون أنَّ هذا الإمام -رضي الله عنه- هو الذي حَمَلَ أهل المغرب على اتِّباع مالك -رضي الله عنه- .... » إلخ، انتهى.

قال العبد الضعيف: وهذه كلماتٌ من رأسِ القلم:

١- أبدأ بالاحتمالات التي ذكرها ابن زكري في "شرْح همزيته"، فإنَّه ذكر احتمالاتٍ عدَّةً كلُّها مجانِبَةٌ للصَّواب، وابتعد عن الوجه الصحيح، وهو أنَّ مولانا إدريس بن إدريس كان شيعيًّا زيديًّا على مذهب آل البيت عليهم السَّلام.

وسبب عدم ذكر هذا الاحتمال الصحيح -أو إهماله- أنَّ

العلَّامة ابن زكري -رحمه الله تعالىٰ- وهو أبو عبدالله سيدي محمد بن عبدالرحمن بن زكري الفاسيُّ المالكيُّ المتوفَّىٰ سنة ١١٤٤، وترجَمَتُه في "نشر المثاني "مع" موسوعة أعلام المغرب"(٥/ ٢٠٣٣)، و"سلوة الأنفاس" (١/ ١٧١) وغيرها من المصادر الفاسيَّة[١]؛ عاش في بيئةٍ مالكية أشعرية صوفية فاسية.

فلم يأتِ في مخيلته غير الاحتمالات التي توافق بيئته ودراسته لأنَّه وإنْ كان مُحِبًّا لآل البيت -عليهم السَّلام- لكنَّه حبُّ التقدير والاحترام وقصائد المدحِ، لاحب الاتِّباع والمولاة لقرناء الكتاب والثقل الثاني الذين في إجماعهم عصمة من الضَّلال، وهذا يستوجب وجود مذاهب لهم لأنَّ الشارع لا يأمرنا بالتمسُّك بالعدم.

وهذه الدراسة الفاسية لا تُعْنَىٰ بالتَّمييز بين من يحبون آل البيت وبين من ناصبهم العداء في آنٍ واحدٍ؛ لأنهم يدورون كما يقول ابن عاشر:

---

(١) ليس من غرضي البحث في ترجمة ابن زكري الفاسيِّ، وقد أفرده بعض الفاسيِّين بالترجمة.

في عَقْدِ الاشْعَرِي وفِقه مالكٍ   وفي طريقةِ الجنيدِ السَّالِكِ

أمَّا علوم آل البيت فعليها السلام!! .

ولقد رأيتُ لأحد شيوخ الجماعة -وهو من الأشراف- بفاس تقييدًا في السكوت عن يزيد بن معاوية!!

ولقد درج المتأخِّرون من المغاربة على ذلك، فانظر إلى القاضي عياض صاحب الإمامة والشهرة بالمغرب يُفْرِدُ بابًا في "ترتيب المدارك" (١/ ٥٩- ١٠٤) بعنوان «ترجيح مذهب مالك والحجة في وجوب تقليده وتقديمه على غيره من الأئمة»!!

فلم يكتفِ القاضي عياض بترجيح مذهب الإمام مالك؛ بل أوجب تقليده!!

وذكر القاضي عياض في "ترتيب المدارك" (١/ ٦٢- ٦٧) أنه وقع الإجماع على تقليد المذاهب السُّنِّيَّة، وسَكَتَ عن مذاهبِ آل البيت عليهم السَّلام.

ومِن قَبْلِهِ كَتب الحافظ الفقيه أبو عمر يوسف بن عبدالبر القرطبيُّ المالكيُّ -المتوفَّى سنة ثلاث وستِّين وأربعمائة- كتابه "الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء" يعني: مالكًا

والشافعيَّ وأبا حنيفة؛ وأدرج أحمد[1] في أصحاب الشافعيِّ (ص ١٦٦)، وكأن أئمة آل البيت ليسوا من المجتهدين المتبوعين...

ويضيق صدري ولا ينطلق لساني!!!

وتتابَعوا على تصنيف ما يؤيِّد مذهبهم، كما فعل ابن الفخار (ت ٤١٩) في "الانتصار لأهل المدينة"[2]، والرَّاعي (ت٨٥٣) في "انتصار الفقير السَّالك" وغيرهما.

---

(١) وشيخنا العلَّامة عبدالفتاح أبو غدة -رحمه الله تعالى- استعظم عدم ذكرِ أحمد بن حنبل مع الثلاثة، وأقام الدلائل في تقْدمته لتحقيق "الانتقاء" (ص ٧- ١٢) على أنَّ أحمد كان من الفقهاء المجتهدين.. وأكتفي بأن أقول: إن البيئة العلمية لها تأثيرها القويُّ على أهل العلم.

(٢) تَتَابَعَ جماعة على تسمية مذهب أو فِقه مالك بأنه مذهب أو فِقه أهل المدينة، وصرَّحوا باختصاصه، وهذه دعوى مشى عليها كثيرون وبعضهم من الأكابر، وهذه مغالطة وحصرٌ ادِّعائيٌّ، وكان بالمدينة قبل مالك وفي عصره وبعده مجتهدون كثيرون خالفوا مالكًا، أو خالفهم مالك في بعض الأصول ثمَّ في كثيرٍ من الفروع، والمجتهدون المدنيون من الصحابة والتابعين كثيرون، والذين تركوا المدينة وبقيَ فِقههم بها كثيرون، منهم: عليُّ بن أبي طالب، وعبدالله بن مسعود وغيرهما؛ وفِقههم مهمل عند المالكية الذين قصروا فِقه وعمل أهل المدينة على مذهبهم.

بل صرَّح ابن خلدون -وهو مغربيٌّ أندلسيُّ الأصل- بابتداع وشذوذ مذاهب آل البيت عليهم السلام، فقال في "مقدمته" (١/ ٣٧٢- ٣٧٣): «وشَذَّ أهلُ البيت بمذاهبَ ابتدعوها، وفقهٍ انفردوا به وبنَوْه على مذهبهم في تناوُلِ بعض الصحابة بالقدح، وعلى قولهم بعصمة الأئمة ورفْعِ الخلاف عن أقوالهم، وهي كلُّها أصول واهية، وشذَّ بمثلِ ذلك الخوارجُ، ولم يحفل الجمهور بمذاهبهم؛ بل أوسعوها جانب الإنكار والقدح، فلا نعرفُ شيئًا من مذاهبهم ولا نروي كُتبهم، ولا أثر لشيءٍ منها إلا في مواطنهم؛ فكُتُبُ الشيعة في بلادهم وحيث كانت دولهم قائمة في المغرب والمشرق واليمن»..

قلتُ: هذا كلام النَّواصب وهو مسلسل بالأخطاء والشنائع والإقصاء والتداخل والإعلان بالجهل وعدم التمييز، والطالب المتوسط يعلم أنَّ السادة الزيدية لا يقولون بعصمة أئمتهم، ويأخذون برواية المخالف من الصَّحابةِ وغيرهم[1].

---

(١) ويجوِّزون تقليد مذاهب غير أهل البيت كأبي حنيفة والشافعيِّ، انظر "المنتزع المختار شَرح الأزهار" (١/ ١٥٠، ١٥٦)، و"ضوء النهار المشرق على صفحات الأزهار" (١/ ١١٧).

والعبرة أنَّ نسبة أحد من أئمة آل البيت -عليهم السلام- للخروج عن مالك والتمذهب بمذاهب آل البيت التي صرَّح ابن خلدون بشذوذها ووجوب هجرها؛ لا يدور في خَلَدِ أندلسيٍّ أو مغربيٍّ محبٍّ لآل البيت على الطريقة المالكية المغربية.

فائدة وعبرة:

وقد ذكر القاضي عياض في"ترتيب المدارك" (٨/ ١٥٩)- وانظر "شجرة النور الزَّكية" (ص١٠٩)- أنَّ العلَّامة الفقيهَ إبراهيمَ بن حسن القيروانيَّ امتُحِنَ مع فقهاء القيروان في محنة عظيمة لأنَّه أفتى أنَّ الشِّيعة على قسمين: قسم كافر حلال الدم، والآخر يقول بتفضيل عليٍّ بن أبي طالب على سائر الصحابة، وهؤلاء ليسوا بكفَّار؛ وقد عارضه فقهاء القيروان وكانت فيهم فئة يكفِّرون كلَّ الشِّيعة بكلِّ مذاهبهم، ولم تُطِقْ نفوسهم بالتَّصريح بهذه الفتوى، وحكموا عليه بالتَّضليلِ والتَّبديعِ، وقالوا فيه الأشعار وأرغموه على أن يعلن أنَّه كان ضالًّا.

قلتُ: جماعةٌ مِن هؤلاء ذهبوا إلى فاس بعصبيَّتهم وبقوا على ماهم عليه.

وقد مشى المغاربة المتأخِّرون على هذه الدعوات تدريسًا

وإفتاءًا وتصنيفًا، وازداد الأمر بعد هجرات كل الأندلسيين ذوي الميول الأموية إلىٰ المغرب.

فابن زكري باعتبارِ أنَّه فاسيُّ المولد والمنشأ والوفاة، مالكيٌّ أشعريٌّ، فمذاهب آل البيت الزَّيدية -في نظرهم- من مذاهب أهل الابتداع؛ لأنَّ المقرر في كتب العقائد والملل والنِّحل الأشعرية أنَّ الشِّيعة من الفِرَقِ الضَّالة، فيبعُدُ أنْ يكون الإمام إدريس بن إدريس علىٰ مذهب من المذاهب الضَّالة في نظر المالكية الأشعرية؛ ولذلك أبْعَدَ ولم يحتملْ أنَّ يكون الإمام إدريس بن إدريس شيعيًّا زيديًّا كمذهب أبيه وأعمامه وأجداده عليهم السَّلام.

٢- أمَّا سيدي محمد بن جعفر الكتانيُّ-رحمه الله تعالىٰ- فرجَّحَ أنَّه كان مالكيًّا كما تقدَّم؛ معتمدًا علىٰ محمد الطالب بن حمدون بن الحاج السُّلميِّ الفاسيِّ (ت١٢٧٣)؛ ونصُّ عبارته في "نظم الدُّر واللآل في شرفاء عقبة ابن صوال" (ص٤٥): «وحَمَلَ -يعني إدريس بن إدريس- أهل المغرب علىٰ مذهب الإمام مالك كما في"مقدمة ابن خلدون"، وكانوا قبل علىٰ مذهب الأوزاعيِّ كما لعياض في "المدارك"، واستقضىٰ عامرَ بنَ محمدِ بنِ

سعيدٍ القيسيَّ ممن سمع من مالك وسفيان الثوريِّ، وعنه روىٰ مولانا إدريس "الموطأ"»أهـ.

قلتُ: وذكر محمد بن حمدون بن الحاج السُّلميُّ نحوه في كتابه الآخر "الإشراف علىٰ بعض مَن بفاس مِن مشاهير الأشراف" (ص ١٠٢- ١٠٣)، وهذا الكلام غير علميٍّ، ومصادِمٌ للحقائق ولم أجده في "تاريخ ابن خلدون" المشهور المتداوَل، وغاية مافيه أنَّ ابن الحاج نَقَلَ مِنْ مقلِّدٍ-وأظنُّه من "كنز الأسرار" للمقري أو مِنْ ناقلٍ عنه-ومولانا إدريس وابنه إدريس ابن إدريس -عليهما السَّلام- لم تكن لهما علاقة بالمذهب المالكيِّ الذي تأخرَّ دخوله المغرب إلىٰ بعد انتهاء الدولة الإدريسية الشِّيعية الزَّيدية؛ والمقلِّدون للأوهام والأخطاء المتقدمة كثيرون ممن كَتبوا في تاريخ المذهب المالكيِّ بالمغرب، وأسباب انتشاره به؛ وليس من غرضي التنبيه علىٰ كلِّ فردٍ منهم، فهذا شأنٌ آخرُ، ويتوجه لهم من العذر ما ذكرتُه من تأثير المحيط العلميِّ الذي وُلدوا وعاشوا وماتوا فيه، رحمهم الله تعالىٰ.

* * *

فصل

ولما كان الفرق كبيرًا بين الاستسلام والتقليد وبين الاجتهاد والبحث، فإنَّ المقلد لا قول له؛ وإنَّما هو يردِّدُ قول سابِقِه سواء كان صوابًا أو غير ذلك، والأنزَلُ مِنَ المقلِّد مَن يحكي الأوهام والأخطاء.

أمَّا المجتهدُ الباحث فله أجر استفراغ الجهد، وأجر الإصابة إن كان قد أصاب، وقوله يحسب له.

ولما كان الضِّدُّ يُظهر حُسْنَه الضِّدُّ، فقد رأيتُ حافظَ المغرب، ومقدَّم علمائه في عصره؛ الشَّريف سيدي أحمد بن الصِّدِّيق الغُماريَّ يقولُ في كتابه "الاستئناس بتراجم فضلاء فاس" (ل ١١٠/ أ) في ترجمة سيدي إدريس بن إدريس -عليهما السَّلام- ما نصُّه:

«كان عالمًا بكتابِ الله، راويًا للحديثِ، عارفًا بالفقه والأحكام على مذهب الإمام زيد الذي كان عليه والده، كما ذكره علماء الزَّيدية في طبقاتهم».

قلتُ: لله درُّكَ! وقد تفرَّدَ السَّيد أحمد بن الصِّدِّيق الغُماريُّ -رحمه الله تعالى- بهذا الرأي الصحيح الذي جاء عن نظرٍ وبحثٍ،

مع تركِ التَّقليد؛ والاعتماد علىٰ الأقوال المجرَّدة، فأصاب الأجرين إن شاء الله تعالىٰ.

* * *

متى دخل المذهب المالكيُّ المغرب؟

أجدُني أفرضُ سؤالًا وأحاولُ الإجابة عليه، والسؤال هو: متىٰ دخل المذهب المالكيُّ المغرب؟.

١- وللإجابة عليه أقول:

يخلطُ بعضُ الكتاب بين أفريقيا «تونس» وبين الأندلس والمغرب، من حيث دخول المذهب المالكيِّ، وبعضهم يخلط في تحدَّثُ عن دخول المذهب للأندلس أو أفريقيا فيذهبُ به الكلام إلىٰ المغرب ويجعله جزءًا من أفريقيا أو الأندلس، وهذا وَهَمٌ!!

قال عبدالملك العصاميُّ المكيُّ (ت١١١١) في "سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي" (٣/ ٣٧٧):

«قيل لمالك بن أنس: إنَّ بالمغرب مَلِكًا أمويًّا قائمًا بالشَّرعِ؛ فقال مالك: ما أحوج بلدتنا إلىٰ واحد مثله! فوصلتْ كلمة مالك إلىٰ الملك الأمويِّ، فجمع الناس علىٰ مذهب مالك، ثمَّ

كان أهل المغرب[1] علىٰ مذهب الإمام مالك».

والصَّواب التَّفرقة والتَّمييز، فإنَّ المذهب المالكيَّ دَخَلَ متأخرًا جدًّا للمغربِ الأقصىٰ عن الأندلس وأفريقيا «تونس»، وإنَّ الأمويين بالأندلسِ احتفوا بالمذهب المالكيِّ وأصحاب مالك لمناسباتٍ معروفةٍ، فظهر فيهم الفقهاء والقضاة والمصنَّفات وشُيِّدت المدارس، وعَرَف أهل أفريقيا «تونس» أقوال ابن قاسم وابن زياد و"مدوَّنة" سحنون بن سعيد مبكرًا قُبَيل نهاية القرن الثاني.

٢- وقد حَمَلَ هشام ابن الدَّاخل عبدالرحمن بن معاوية بن هشام بن عبدالملك بن مروان (ت١٨٠) النَّاسَ علىٰ مذهب مالك، وحَمَاه بالسَّيفِ. انظر "ترتيب المدارك" (١/ ٢٧)، وفي "كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الدِّيباج" للتنبكتيِّ(١/ ٣١٤) وغير ذلك من المصادر، والنَّصُّ كما في"الكفاية" هو:«كَتب الأمير الحكَم المستنصر بن عبدالرحمن النَّاصر إلىٰ الفقيه أبي إبراهيم رسالة، فيها: وكُلُّ من زاغ عن مذهب مالك فإنَّه ممن

(١) والصواب: أهل الأندلس؛ فتدَّبر!!

رِينَ علىٰ قلبه، وزُيِّنَ له سوء عمله»، وانظر "الخطط" للمقريزيِّ (٢/ ٣٣٣)، و"المعيار" للونشريسيِّ (٦/ ٣٥٧، ١٢/ ٢٦)، و"مواهب الجليل" للحطاب (١/ ٣٧)، و"فتح العليِّ المالك" لعليش (١/ ٦٥).

وعبارة ابن حزم الشهيرة في أن مذهبين انتشرا بالرياسة والسلطان، هما: المذهب الحنفيُّ في المشرق، والمالكيُّ بالأندلس؛ تجدها في "المقتبس" (٢/ ٦١١)، و"نفح الطيب" (٢/ ١٠).

٣- وفي "وفيات الأعيان" (٥/ ٢٣٣) في ترجمة المعز بن باديس الصنهاجيِّ[(١)]: «وكان مذهب أبي حنيفة -رضي الله عنه- بأفريقيا أظهر المذاهب، فحمَلَ المعزُّ ابن المذكور جميع أهل المغرب علىٰ التَّمسُّكِ بمذهبِ الإمام مالك بن أنس، وحَسَمَ مادة الخلاف في المذاهب؛ واستمر الحال في ذلك إلىٰ الآن»، وانظر "شجرة النور الزَّكية" (٢/ ١٢٩).. هذا عن الأندلس وأفريقيا.

٣-أمَّا في المغرب الأقصىٰ فإنَّ الأدارسة كانوا شيعة زيدية،

---

(١) المعز بن باديس هو صاحب مواقع القتل والحرق والإبادة للشيعة (وفيهم مفضلة فقط وعبيدية؛ والفرق بينهما كبير)، وانظر "ترتيب المدارك" (٨/ ٥٩)، و"شجرة النور الزكية" (ص١٠٩).

ودولتهم عاشت من سنة (١٧٢) إلى سنة(٣٧٥) تقريبًا.

ومن المعروف من تاريخ الشِّيعة الزَّيدية أنَّهم يتسامحون مع المذاهب الأخرى، فانظر إلى تاريخ البُوَيْهِيِّين الزَّيديين، وقد شهد عصرهم وجود عدد من أكابر العلماء، وعدد من أهمِّ المصنَّفات عند أهل السُّنَّة والجماعة صُنِّفت في عصر الدولة البويهية.

وانظر إلى الدَّولة الهادوية الزَّيدية في اليمن؛ الممتدة من سنة ٢٤٨ إلى سنة ١٣٨٢، فإنَّهم تَسامحوا مع غيرهم، وبقيَ الشَّافعية في تهامة اليمنِ وحضرموت في هدوءٍ واطمئنان، بدون أيِّ تشغيبٍ عليهم.

ومع تَسامُح الأدارسة لم نعرف بالمغرب إلى النصف الثاني من القرن الرابع فقيهًا مالكيًّا بارزًا أو غير بارز تصدَّر للدرس والإفتاء المالكيِّ، أو عُقدت مجالس لقراءة "الموطأ" أو "المدوَّنة" في عصر الأدارسة.

٥- الكتب المصنَّفة في تراجم فقهاء المالكية على البلدان تؤيِّد ما تقدَّم لأنَّها تذكر فقهاء كلِّ بلد بمفرده، كالآتي:

أولًا: مِن كتاب "ترتيب المدارك وتقريب المسالك في معرفة أعيان مذهب الإمام مالك" للقاضي عياض السبتيِّ المغربيِّ

المالكيِّ؛ نجده يذكر في مقدمة الكتاب (١/ ٢٢- ٢٧) أماكن انتشار المذهب المالكيِّ إلىٰ عصره، ولم يفرد المغرب كغيره من الأمصار التي اشتهر فيها المذهب المالكيُّ كمصر، والقيروان ، والأندلس.

ثم يبدأ بذكرِ الفقهاء المالكية، ورتَّبهم علىٰ الطبقات والبلدان (١/ ٦٩- ٩٧)، ولا تجد مالكيًّا مغربيًّا في الطبقات الثلاث الأولىٰ، وابتدأ في الطبقة الرابعة فذكر ثلاثة فقهاء من المغرب الأقصىٰ وعدَّهم من فقهاء المالكية (١/ ٤٥)، فتأخَّر دخول المذهب المالكيِّ المغرب جدًّا عن أفريقيا والأندلس؛ والثلاثة الذين ذكرهم القاضي عياض هم:

١- عمران بن عبدالله بن محمد؛ أبو هارون العُمَريُّ البَصْريُّ، ترجمه عياض (٥/ ١٤٨) وذكر أنَّه توفِّيَ بالبصرة[1] المغربية سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة.

٢- أحمد بن حذافة البصريُّ المغربيُّ.

٣- بشار بن ركانة البصريُّ المغربيُّ.

والأخيران ذكرهما عياض في "ترتيب المدارك" (٥/ ١٤٩)

---

(١) مدينة في شمال المغرب أسَّسها الأدارسة.

ولم يذكر وفاةً لهما، لكنَّه قال: «وكان حجُّهم الثلاثة في عام واحد».

فهؤلاء الثلاثة الذين ينتمون لمدينة البصرة المغربية أول فقهاء المالكية بالمغرب، وذكَرهم القاضي عياض في الطبقة الرابعة، وربما لم ينتشر ذِكرهم، ولم تُنسب الأولية لهم لمعانٍ.

وقد رأيتُ الآتي:

أولًا: أبو هارون العُمَريُّ عمران بن عبدالله بن عمر، حاصِلُ ترجمته في "ترتيب المدارك" الآتي:

أ- أوَّلِيَّتُه العلمية جاءت من خروجه للحجِّ.

ب- وفي طريق عودته سمع بالإسكندرية وبالقيروان، ففي الأولى سمع من:

١- أحمد بن محمد بن خالد بن ميسر السَّكندريِّ المتوفَّى سنة تسعٍ وثلاثمائة.

٢- عليِّ بن عبدالله بن أبي مطر المعافريِّ السكندريِّ المتوفَّى سنة تسعٍ وثلاثين وثلاثمائة.

وعنهما أخذ "الموَّازية" التي صنَّفها محمد بن إبراهيم بن زياد السكندريُّ المعروف بابن الموَّاز، واختُلِف في وفاته فقيل: سنة

إحدىٰ وثمانين ومائتين، أو تسعٍ وستين ومائتين.

وفي الثانية (القيروان) أخذ عن محمد بن محمد بن وشاح اللَّخميِّ الأفريقيِّ المعروف بابن اللَّباد؛ المتوفَّىٰ سنة ثلاثٍ وثلاثين وثلاثمائة.

ج- أراد أبو هارون العُمريُّ أن يستفيد منه الآخرون بعد أَخْذِه عن أصحاب ابن الموَّاز بمصر، وعن ابن اللباد بالقيروان، فلم يجد سوقًا رائجة لبضاعته إلا الأندلس فدخله وسُمعتْ منه "الموَّازية"، وتدبَّج مع فضل بن سلمة الجهنيِّ الإلبيريِّ المتوفَّىٰ فجأة سنة تسعَ عشْرةَ وثلاثمائة.

د- لم تذكر المصادر عن أبي هارون العُمريِّ شيئًا إلا أنَّه رجع البصرة بالمغرب وتوفِّيَ بها سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة، رحمه الله تعالىٰ.

فالرجل لم يُعرف له أيُّ نشاط علميٍّ بالمغرب، فغايته أنه حجَّ وقرأ بالإسكندرية والقيروان وتدبَّج بالأندلس، فهذا يدل علىٰ زهد أهل المغرب فيه وزهده فيهم، فمع أنه من رواة "الموَّازية"، وروىٰ عن ابن اللَّباد القيروانيِّ الفقيه المشهور، وفضل بن سلمة الإلبيريِّ؛ إلا أنه كان خاملًا تمامًا في البصرة

بالمغرب؛ وسبب ذلك زهدهم فيها عند أبي هارون العُمَريِّ، والله أعلم.

وأحمد بن حذافة، وبشار بن بركانة كلاهما من باب أبي هارون العُمَريِّ.

ثانيًا: إذا نظرنا إلى كتابٍ متأخِّرٍ في طبقات فقهاء المالكية هو "شجرة النُّور الزَّكية" لابن مخلوف المتوفَّى سنة١٣٦٠ -رحمه الله تعالى- الذي ينظر للمذهبِ وتاريخه عبر قرون وكتبٍ تقدَّمتْ عنه؛ نجدُ أنَّه قَسَّمَ كتابه إلى فروع: المدينة، العراق، مصر، أفريقيا، الأندلس، صقلية؛ ولم يذكر فرعًا لفاس إلا في الطبقة الثامنة، فقال في (ص١٠٣): «فرع فاس، ومن هنا ابتدأ تفريعه»-أي: من هنا ابتدأ وجود فقهاء مالكية بفاس بلاد إدريس بن إدريس-فذكرَ أبا ميمونة درَّاس بن إسماعيل الفَاسيَّ المتوفَّى سنة ٣٥٧، فكان وجود هذا الفقيه بداية لوجود الفقه المالكيِّ في المغرب؛ وشيوخ درَّاس ابن إسماعيل ليسوا من المغرب، ومعناه أن مذهب مالك تأخَّر وجوده في المغرب إلى النصف الثاني من القرن الرابع الهجريِّ.

وكان رقم درَّاس بن إسماعيل في الكتاب هو مائتان وثلاثة

وستون، فافهم!! والأمر سهل، والشمس الساطعة أزالت جليد الادِّعاءات، والله المستعان!!

٥- والمؤرِّخون لرجال المالكية ومذهبهم، أو لفاس؛ ذكروا أنَّ أولَ فقيهٍ مغربيٍّ مالكيٍّ هو درَّاس بن إسماعيل، وأهملوا الثلاثة البصريين عند ذِكر الأولية.

نعم؛ ذكروا شيخًا آخر اسمه «جبر الله بن القاسم الأندلسيُّ» ولم يذكروا شيئًا عن ولادته ووفاته، وجعلوه فاسيًّا، وذكروا أنَّه يروي عن أصبغ بن الفرج المتوفَّىٰ سنة ٢٢٤، أو ٢٢٥.

وذكروا أنَّ جبرالله بن القاسم روىٰ عنه عيسىٰ بن سعادة الفاسيُّ المتوفَّىٰ سنة ٣٣٥، ودرَّاس بن إسماعيل المتوفَّىٰ سنة ٣٥٧. انظر "ترتيب المدارك" (٦/ ٨٥، ٢٧٧).

وهنا إشكالات:

الأولُ: إذا كان أصبغ بن الفرج مات سنة ٢٢٥، فيمكن أنْ يكون جبر الله القاسم قد رَحَلَ إليه وهو شاب يافع فيكون قد أدرَكَ أصبغ سنة ٢١٥ أو ٢٢٠، ويكون عُمُرُ جبر الله بن القاسم الفاسيِّ لا يقل عن ثلاثين، فمَن يرحل ويتصدَّر لسماع كتاب

«الموازية» ويعقل مافيه لابدَّ أنْ يكون ذا عقلية راجحة.

معنى ذلك أنَّ جبر الله بن القاسم وُلد مابين ١٨٠-١٩٠، والله أعلم.

وقد زعموا أنَّ درَّاس بن إسماعيل المتوفَّى سنة ٣٥٧ قد أخذ عن جبر الله ابن القاسم، وإذا كان أخذ درَّاس عن جبر الله في بداية القرن الرابع فهذا يعني أنَّ جبر الله بن القاسم عُمِّرَ أكثر من مئة وخمسين عامًا، ولو كان الأمر كذلك لتنافسته الأقلام على القول بأنَّه كان من كبار المعمَّرين الذين أخذوا عن أصبغ بن الفرج، وأخذَ عنه درَّاس بن إسماعيل بعد المئة بعشرين أو ثلاثين عامًا، فيكون جبر الله بن القاسم جاوز المئة وأربعين تقريبًا.

الثاني: أنَّ القاضي عياضًا زاد الأمر غموضًا؛ فقد ترجم لجبر الله بن القاسم في "ترتيب المدارك" (٦/ ٨٥) ترجمة مختصرة جدًّا فقال: «من مشاهير فقهائنا ومتقدِّميهم، سمع منه عيسى بن سعادة الفاسيُّ».

ولم يذكر شيئًا عن الولادة والوفاة، ولم يسند الكلام إلى مصدر يُوثَق به.

الثالث: هل جبرالله الفاسيُّ أندلسيٌّ؟

لم يذكر المترجمون لجبر الله بن القاسم أنَّه فاسيٌّ مغربيٌّ الأصل فيُحسب عليهم، فالذي عند الجزنائيِّ في "جَنَىٰ زهرة الآس" (ص ١٢٦): «نزل عدوة الأندلس من فاس».

وفي "جذوة الاقتباس" (١/ ١٧٤): «نزيل عدوة فاس الأندلس من مدينة فاس»، وهو صريحٌ في أنَّه ليس فاسيَّ الأصل، ومع ذلك لم يذكروا من أين نزل، وما هي بلده الأصليُّ، أو البلد الذي جاء منه قبل نزوله علىٰ عدوة الأندلس بفاس!!

وعبارة القاضي عياض المختصرة (٦/ ٨٥) لا تحلُّ الإشكال؛ فهو يقول: «من مشاهير فقهائنا ومتقدِّميهم...»

والحاصل أن نسبة الأولية لفقيه بعينه غير محققة، وهو بحثٌ كان يحتاج لتحرير، والله أعلم.

تنبيه:

ومن غرائب التَّخبُّط أنَّ بعض مَن ذكَر قضية المولىٰ إدريس ابن إدريس -عليهما السلام- وأنَّه كان مالكيًّا، وانتصر لهذا الخطأ؛ يذكر في كتبه قضية أخرىٰ وهي درَّاس بن إسماعيل أو جبر الله بن القاسم أو مَن أَدْخَلَ مذهب مالك لفاس؛ والثانية قاضيةٌ علىٰ الأولىٰ!.

تنبيه آخر:

درَّاس بن إسماعيل له حديث باطل في فضل فاس؛ وُجِدَ بخطِّه في كتابه، قال: «حدَّثني ابن أبي مطر بالإسكندرية، قال: حدَّثني محمد بن إبراهيم بن الموَّاز، عن عبدالرحمن بن القاسم، عن مالك بن أنس، عن محمد بن شهاب الزهريِّ مرفوعًا: «**ستكون بالمغرب مدينة يقال لها: فاس؛ أقوَم أهل المغرب قِبلةً، وأكثرهم صلاةً، أهلها على السُّنَّة والجماعة ومنهاج الحق لا يزالون مستمسكين به، لا يضرهم مَن خالفهم، يرفع الله عنهم ما يكرهون إلى يوم القيامة**».

ونقله بعضهم عن صاحب "نقط العروس"، عن أبي مطر قال: حدَّثنا محمد بن الموَّاز عن ابن القاسم، عن مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيِّب، عن أبي هريرة.. به مرفوعًا.

انظر: "الأنيس المطرب" (ص٣٧)، و"جذوة الاقتباس" (١/ ٣٥)، و"جنَى زهرة الآس" (ص ٢٠)، و"شرح همزية ابن زكري" (٤٧٢ ل أ).

وقال سيدي العلَّامة محمد بن جعفر الكتانيُّ في "سلوة

الأنفاس" (١/ ٧٨): «الصواب أنه صحيح من جهة المعنىٰ، ضعيفٌ جدًّا أو باطل من جهة السند والمبنىٰ».

وقد نازعه شيخنا العلَّامة المحدِّث السيد عبدالعزيز بن الصِّدِّيق الغماريُّ في "السفينة" (١/ ٨١، ١٦٩) وحكَم عليه بالبطلان من حيث الإسناد والمعنىٰ -وانظر الكلام علىٰ قِبلة فاس في "مرآة المحاسن" (ص ١٠٨، ١٠٩)- واتَّهم به درَّاس ابن إسماعيل، وهو الصواب الموافق للقواعد الحديثية، إن صحَّت نِسبتُه لدرَّاس بن إسماعيل؛ فقد وُجد بخطِّه.

* * *

الباب الثالث

مالك وبعض تصرُّفاته تجاه آل البيت عليهم السلام

- رأي مالك في الإمام عليٍّ عليه السَّلام.

- علاقة مالك بِقَتَلَةِ العترة.

الباب الثالث
مالك وبعض تصرُّفاته
تجاه آل البيت عليهم السلام

أئمة أهل البيت - عليهم السلام- لهم فِقههم في الأصول والفروع، ومالك لم يكن مِن شيعتِهم؛ بل الصَّواب أنَّه من الموالين للدولة العباسية، فيبعد جدًّا أن يتبنَّىٰ الأدارسة مذهب مَن يوالي أعداءهم.

وفي الوقت نفسه كان مذهب مالك صاحب المقام الأكبر عند الأمويِّين من ذرية مروان بن الحكم بالأندلس، وهم أعداء آل البيت، ولهم يدٌ طُوْلَىٰ في النَّصْبِ وقتال وسبٍّ وإبعاد آل البيت عليهم السَّلام، فليكن ذلك سببًا قويًّا آخرَ للبُعدِ عن مذهب مالك لا القرب منه كما ادَّعىٰ من لا يعرف.

وكتاب "الموطأ" الذي صنَّفه مالك ليس فيه ما يجعل أئمة آل البيت يختصون به ويدعون إليه.

وإنَّا لنعلم بالضرورة مِن حال أئمة آل البيت ابتعادهم عن مسالك مالك.

وهذه شذرات فيها بيان ما تقدَّم حسب الطاقة، والله أعلم:

١- أنَّ مالكًا كان له رأيٌ غير جيد في الإمام عليٍّ عليه السَّلام، وقد خالف فيه آل البيت جميعًا، بل خالف المشهور عند أهل السُّنَّة.

ففي "ترتيب المدارك" (٢/ ٤٦): «سُئل مالك: مَن أفضل النَّاس بعد رسول الله صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم؟ فقال: أبوبكر؛ قيل: ثمَّ مَنْ؟ قال: عمر؛ قيل: ثم من؟ قال: عثمان؛ قيل: ثم من؟قال: هنا وَقَفَ الناس، هؤلاء خِيرة أصحاب رسول الله صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم أَمَّر أبابكر علىٰ الصَّلاة، واختار أبوبكر عمر، وجعلها عمر إلىٰ سِتَّةٍ، واختاروا عثمان، فوقف النَّاس هنا..» وزاد في رواية: «وليس مَن طلب الأمر كمن لم يطلبه»[1].

(١) وقول مالك: «ليس مَن طلب الأمر كمَن لم يطلبه» أظنُّه غمزًا في الإمام عليٍّ عليه السلام، وفيه نظر؛ فعليٌّ عليه السَّلام لم يذهب للسقيفة أصلًا، والذين ذهبوا للسقيفة هم الذين طلبوا الأمر -علىٰ ما فهمتُ من عبارة مالك- والذين زاحموا عليًّا في الشورىٰ هم الذين طلبوا الأمر -علىٰ ما فهمتُ من عبارة مالك أيضًا- ومذهب آل البيت -عليهم السَّلام- أنَّ من رأىٰ توافر الشروط في نفسه جاز له

طلب الأمر ولا ضير عليه، بل ربما تعيَّن عليه؛ كما يُعلم من سِيَرِهم ومصنَّفاتهم.

وكان عليٌّ -عليه السلام- يرىٰ أنَّه أحقُّ بالأمر، ولم يعارضه أبو بكر الصِّدِّيق -رضي الله عنه- بل سَلَّمَ له عند المعاتبة، ففي حديث السَّيدة عائشة -رضي الله عنها- المُخرَّج في "الصحيحين" (البخاري ٣٧١١، ٤٢٤)، (ومسلم ١٧٥٩) واللفظ له، أنَّ عليًّا عليه السَّلام قال: «إنا قد عرفنا يا أبا بكر فضيلتك، وما أعطاك الله، ولم ننفس عليك خيرًا ساقه الله إليك، ولكنك استبددت علينا بالأمر، وكنا نحن نرىٰ لنا حقًّا لقرابتنا من رسول الله صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم.. فلم يزل يكلم أبا بكر حتىٰ فاضت عينا أبي بكر».

قلتُ: يؤخذ منه أمور، منها:

١- قول عليٍّ: «استبددت علينا بالأمر» يعني الخلافة؛ وهو صريح جدًّا في دفعِ قول القائل: «ليس مَن طلب الأمر كمن لم يطلبه».

٢- قول عليٍّ: «وكنا نحن نرىٰ لنا حقًّا» صريح في أنَّ عليًّا كان يرىٰ أنَّ له حقًّا في الخلافة.

وفي رواية عبدالرزاق في "المصنَّف"(٩٧٧٤): «ولكنَّا نَرىٰ أنَّ لنا في هذا الأمر حقًّا فاستبددتم به علينا».

قال القاضي عياض (١/ ٤٦): «وفي رواية ابن وهب: أفضلُ النَّاس أبوبكر وعمر؛ قلتُ: ثمَّ مَنْ؟ فأَمسك، قلتُ: إني امرؤٌ أقتدي بك في ديني! فقال: عثمان؛ زاد في رواية أبي مصعب: ثمَّ استوىٰ النَّاس».

قلتُ: يؤخذ منه أنَّ عليًّا عليه السَّلام في نظر مالك لم يكن مِن خِيرة الصَّحابة، وأنَّه كان طالبًا للخلافةِ.

وقول مالك: «هنا وَقَفَ النَّاس...»، أو قوله: «ثمَّ استوىٰ الناسُ» فيه مجال كبير للنظر والاستدراك؛ فإنَّ عليًّا -عليه السَّلام- قد ورد فيه من الفضائل بالأحاديث الثابتة ما لم يَرِدْ في غيره، باعتراف عدد من الحُفَّاظ.

وكفاه من الفضائل -في هذه العجالة- قوله -صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم: «**مَن كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه**».

وقوله -صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم: «**أنتَ منِّي بمنزلة هارون من موسى، غير أنه لا نبيَّ بعدي**». وهذان الحديثان متواتران.

وفي "صحيح ابن حبان" (الإحسان رقم: ٤٨٢٣): «ولكنَّك استبددتَ علينا بالأمرِ وكُنَّا نرىٰ لنا حقًّا».

وقوله -صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم: «**لأعطينَّ الرَّايةَ غدًا لرجلٍ يحبُّه اللهُ ورسولُه ويحبُّ اللهَ ورسولَه**»، وتقدَّمَ عليٌّ -عليه السلام- في هذا الحديث علَىٰ أبي بكر وعمر -رضي الله عنهم- جميعًا، وتطاول عمرُ وغيرُه لمنزلة عليٍّ عليه السلام، انظر "مصنَّف ابن أبي شيبة" (٣٢٧٤١، ٣٢٧٤٣، ٣٨٠٢٩ وما بعدها).

وصنَّف الحاكمُ الحسكانيُّ عبيد الله بن عبدالله الحافظ الثقة الحنفيُّ كتابًا حافلًا هو "شواهد التنزيل لقواعد التفضيل"، يذكرُ فيه بأسانيده الآيات التي نزلت في عليٍّ-عليه السَّلام- وبعض فضائله.

وصنَّف الحافظ أبوعبدالرحمن النَّسائيُّ "خصائص الإمام عليٍّ"، وهذا كله لم يقع لأحدٍ من الصَّحابة! .

وليس المقصود إثبات فضائل عليٍّ عليه السَّلام؛ ولكن التَّعقيب علىٰ مَنْ قال: «هنا وقف النَّاس هنا...»، أو: «ثمَّ استوىٰ الناسُ»، والتَّنبيه علىٰ مافي ذلك من الجفاءِ ومخالفة الواقع، وهو يغاير ما اتَّفق عليه آل البيت عليهم السلام.

٢- وفي جزء "الرواة عن مالك" للخطيب البغداديِّ، اختصار رشيد الدِّين يحيىٰ بن عبدالله القرشيِّ رقم (٢٢٢) منه، قال مالك: «مضىٰ أبوبكر وعمر لا يُختلَفُ فيهما، واختلف النَّاسُ بعدهم في سِتَّةٍ؛ ثلاثة اشتركوا في الدماء، وثلاثة لم يشتركوا فيها، فالثلاثة الذين لم يشتركوا في الدماء أفضل من الثلاثة الذين اشتركوا في الدماء[1]. انظر "موطأ مالك" تحقيق الدكتور

---

(١) قول مالك: «الثلاثة الذين لم يشتركوا في الدماء أفضل من الثلاثة الذين اشتركوا في الدماء» يؤخذ منه الآتي:

١- الذين لم يشتركوا في الدماء إن كان مالك يعني بهم عثمان وسعد بن أبي وقاص وعبدالرحمن بن عوف -رضي الله عنهم- أفضل من الذين اشتركوا في الدماء وهم: عليٌّ والزبير وطلحة؛ فهذا قولٌ مخالفٌ للإجماع لم يقل به أحد، وكان سعد بن أبي وقاص -رضي الله عنه- الذي فضَّله مالك بن أنس علىٰ عليٍّ -عليه السَّلام- يتطلب ويتمنَّىٰ منازلَ عليٍّ عليه السَّلام، ففي "صحيح مسلم": (٢٤٠٤) عن عامر بن سعد ابن أبي وقاص، عن أبيه، قال: أمر معاويةُ بن أبي سفيان سعدًا فقال: ما منعك أن تسبَّ أبا تراب؟ فقال: ذكرتُ ثلاثًا قالهنَّ له رسول الله -صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم- فلن أسبَّه، لأنْ تكون لي

واحدةٌ منهنَّ أحبُّ إليَّ من حُمْر النَّعم: سمعتُ رسول الله -صلَّى الله عليه وآله وسلَّم- يقول له -خلَّفه في بعض مغازيه، فقال له عليٌّ: يا رسولَ الله، خلَّفْتَني مع النساء والصبيان! فقال له رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم: «**أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنَّه لا نبوَّة بعدي؟!**»، وسمعتُه يقول يوم خيبر: «**لأعطينَّ الرَّاية رجلًا يحبُّ اللهَ ورسوله، ويحبه اللهُ ورسوله**» قال: فتطاولنا لها، فقال: «**ادعوا لي عليًّا**» فأُتِيَ به أرمد، فبصق في عينه ودفع الراية إليه، ففتح الله عليه؛ ولما نزلت هذه الآية: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦١] دعا رسول الله -صلَّى الله عليه وآله وسلَّم- عليًّا وفاطمةً وحسنًا وحسينًا فقال: «**اللهم هؤلاء أهلي**».

وعليٌّ عليه السلام كان الإمام الحق، وقد أُمر بقتال البغاة؛ قال تعالى: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩].

مصطفىٰ الأعظميِّ (١/ ١٣٨).

٣- وفي"الاستيعاب" (١/ ٥٥٣) روىٰ حميد بن الأسود عن مالك بن أنس قال: «كان إمام الناس عندنا بعد عمر بن الخطاب زيدَ بن ثابت، وكان إمام الناس عندنا بعد زيدٍ عبدَالله بن عمر»، وانظر "سير أعلام النبلاء" (٢/ ٣٨٣)؛ وقد أكثر مالك من الرِّواية عنهما في "الموطأ".

وفي الحديث: «**أمرتُ بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين**»، والحديث ثابتٌ وله طرق، فعليٌّ عليه السلام وحزبه مثابون في قتالهم، فلا وجه لغمز النَّواصب لعليٍّ عليه السلام.

وقد قاتَلَ أبوبكر الصِّديق -رضي الله عنه- أهل الرِّدة وهم أنواع، فتدبَّر!!

والكلامُ طويل الذَّيلِ، وتذكَّرْ قولَ الشيخ محمد أبي زهرة في كتابه عن مالك (ص٦٧): «وكان لا يخلو من نزعةٍ تقرِّبُه من الأمويين، ولا تدفعه إلىٰ عملٍ أو قولٍ، وإنْ كان من آثارها أنَّه كان رأيه في عليٍّ متفقًا في الجملة مع رأيهم».

قلتُ: لعلَّ هذا من أسباب احتفاء الحكام الأمويين به وبمذهبه في الأندلس.

وفي "ترتيب المدارك" (٢/ ٤٤-٤٥): «قال أشهب: كنَّا عند مالكٍ إذْ وَقَفَ عليه رجل من العَلويين -وكانوا يقبلون على مجلسه- فناداه: يا أبا عبدالله! فأَشَرَفَ له مالك -ولم يكن إذا ناداه أحد يجيبه أكثر مِن أن يشرف برأسه- فقال له الطالبيُّ: إنِّي أريدُ أنْ أجعَلَكَ حُجَّةً فيما بيني وبين الله، إذا قدمتُ عليه فسألني؛ قلتُ: مالكٌ قال لي!فقال له: قل! قال: مَن خير النَّاس بعدَ رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم؟ قال: أبو بكر؛ قال العلويُّ: ثمَّ من؟ قال مالك: ثمَّ عُمر؛ قال العلويُّ: ثمَّ من؟ قال: الخليفة المقتول ظلمًا عثمان؛ قال العلويُّ: والله لا أجالسك أبدًا! قال له مالك: فالخيار لك».

قلتُ: مذهب أئمة آل البيت -عليهم السلام- معروف.

٤- وأمير المؤمنين عليٌّ -عليه السلام- مدنيٌّ عاش بالمدينة المنورة ستًّا وثلاثين سنةً، وبالكوفة أربع سنوات، وأدرك مالك كثيرًا من آل البيت وأصحابهم من الرواة عن عليٍّ.

وكان قضاء عليٍّ -عليه السلام- مدوَّنًا كلُّه أوأكثره، عند تلميذه وابن عمِّه عبدالله بن العباس رضي الله عنهما، ففي "صحيح مسلم" في المقدمة (١٣): حدَّثنا داود بن عمرو: حدَّثنا

نافع بن عمر، عن ابن أبي مُليكة، قال: كتبتُ إلى ابن عباس أسأله أنْ يكتبَ لي كتابًا، ويُخفي عني، فقال: «ولدٌ ناصحٌ، أنا أختار له الأمور اختيارًا، وأُخْفِي عنه»، قال: فدعا بقضاء عليٍّ، فجعل يكتب منه أشياء.

يؤخذ منه أنَّ قضاء عليٍّ -عليه السلام- كان مُدوَّنًا عند ابن عباس -رضي الله عنهما- فانتقى الأخير منه وأرسل المنتقَى لابن أبي مُليكة، فكان قضاء عليٍّ مدوَّنًا ومشهورًا، ولكن ركب النَّاس الصعب والذَّلول وتسلَّط عليهم حُكَّامهم، فكان قضاء وحديث وفِقه عليٍّ سهل المنال، ولكنَّ ذِكر عليٍّ في "الموطأ" لا يتوافق مع حديثه وفِقهه وقضائه، وطول مدَّته بالمدينة.

٥- ولقد كان مالك ينزع إلى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، ونهاه أبو جعفر المنصور عن فِقه أمير المؤمنين -عليه السلام- وتلميذه عبدالله بن العباس رضي الله عنهما.

ففي تقْدمة "الجرح والتعديل" (ص: ٣٠) قال عبدالرحمن بن أبي حاتم: نا أحمد بن سنان: سمعتُ موسى بن داود قاضي طرسوس يقول: سمعتُ مالك بن أنس يقول:

قدم علينا أبو جعفر أمير المؤمنين سنة خمسين ومئة، فدخلتُ

عليه، فقال لي: يا مالك، كَثُرَ شيبك! قلت: يا أميرَ المؤمنين، مَن أتت عليه السُّنون كَثُرَ شيبه! قال: يا مالك، مالي أَراكَ تعتمدُ على قول ابن عمر من بين أصحاب النَّبيِّ صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم؟

قلت: يا أميرَ المؤمنين، كان آخر مَن بقيَ عندنا مِن أصحاب رسول الله صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم، فاحتاج النَّاسُ فسألوه فتمسَّكوا بقوله!.

فقال: يا مالك، عليك بما علمتَ أنَّه الحق عندك، ولا تقولنَّ: عليٌّ وابن عباس».

قلتُ: هذا إسناد صحيح؛ فأحمد بن سنان ثقة من رجال "الصحيحين"، وشيخه ثقة كذلك، ونَهْيُ أبي جعفر المنصور لمالك تجد أثَرَهُ وصداه وتصديقه في"الموطأ".

ويصدِّق ما تقدَّم ما أورده الزُّرقانيُّ في "شرْح الموطأ" (١/ ٩) قال: «روَىٰ الخطيب عن أبي بكر الزُّبيريِّ، قال: قال الرشيد لمالك: لم نرَ في كتابك ذِكْرًا لعليٍّ وابن عباس! فقال: لم يكونا ببلدي ولم أُلْقَ رجالهما».

قال الزرقانيُّ: «فإن صحَّ هذا فكأنه أراد ذِكْرًا كثيرًا؛ وإلا ففي "الموطأ" أحاديث عنهما».

قلتُ: أسانيد المدنيِّين التي كان يتقنها مالك توصله لعليٍّ وتلميذه عبدالله ابن عباس من طرقٍ كثيرة، وكان في المدينة المنورة طائفة كبيرة من أئمة آل البيت النَّبويِّ الشريف عاصرهم مالك، وكان يمكن لمالك أن يروي حديث عليٍّ المدنيِّ وفِقهه وقضاءه عنهم، لكنَّه أعرض عن ذلك!! والله المستعان.

وقد اهتبَلَ ابنُ تيميةَ الحَرَّانيُّ تصرُّف مالك، فقال في "منهاجه" (٧/ ٥٣١): «فهذا "موطأ مالك" ليس فيه عنه ولا عن أحد أولاده إلا قليل جدًّا، وجمهور ما فيه عن غيرهم، فيه عن جعفر تسعة أحاديث، ولم يَرْوِ مالك عن أحد من ذريته إلا جعفر»(١).

٦- صَنَّف مالك "موطأه" وحَشَدَه بروايات المقبولين من رجال الدولتين الأموية والعباسية، وفيه من النَّواصب جماعة، وروى مالك عن طائفة من الخوارج -وهم يكفِّرون عليًّا

---

(١) **قلتُ**: وهل عمد مالك إلى حديث وفِقه وقضاء عليٍّ، ثمَّ حديث وفِقه آل البيت وبحث عنه وتطلَّب روايته فلم يجده؟!

أليس آل البيت هم الثقل الثاني والتمسُّك بهم منعٌ من الضلال، ونحن لم نؤمر بالتمسُّك بالعدم.

وعثمان رضي الله عنهما- قال يحيىٰ بن معين: «كان مالك يتكلم في سعد[١] -سيد من سادات قريش- ويروي عن ثور وداود بن الحصين، خارجيَّيْن خبيثين».

قلتُ: ومالك روىٰ عن عكرمة بن عبدالله البربريِّ المدنيِّ مولىٰ عبدالله بن العباس؛ وعكرمة هذا قالوا عنه: كان ينتحل رأيَ الخوارج الصفرية، وكان بينهم وبين الأدارسة حروب، فتدبَّرْ!

ومع ذلك تحاشَىٰ الإمام مالك حديث الأكثرين أئمة الهُدَىٰ ومصابيح الدُّجَىٰ أئمة آل البيت عليهم السَّلام، ولا سيَّما زيد بن عليٍّ، وابنَيْهِ يحيىٰ وعيسىٰ؛ والحسن المثنَّىٰ بن الحسن وأبناءه، ولم يروِ شيئًا عن محمد ابن الحنفية ولا عن أحد من أبنائه، وهم أولو الكمالات الذين جعل الله تعالىٰ التَّمسُّك بهم عصمة من الضَّلال.

٧- صرح مالك بكلام غير جيد في حديث إمام من كبار أئمة آل البيت -عليهم السَّلام- هو جعفر بن محمد الصادق، فكان

---

(١) هو الثقة الحافظ سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف الزهريُّ المدنيُّ.

الإمام مالك لا يروي عنه حتىٰ ظهر أَمْرُ بني العباس، ثم كان مالك لا يروي عن جعفر الصادق حتىٰ يضمَّه إلىٰ آخر من أولئك الرفعاء ثم يجعله بعده! انظر "تهذيب الكمال" (٥/ ٧٥، ٧٦).

معناه أنَّ مالكًا ترك الرِّواية عن الصَّادق من أجل السِّياسة، ثمَّ لما روىٰ عنه لم يعامله معاملة الثقات فيعتمد عليه بمفرده؛ بل كان يقرنه بغيره، ولم يقف عند هذا فقط؛ بل كان يؤخِّر ذكر الإمام جعفر الصَّادق -عليه السَّلام- في الرواية عن قرينه، فغاية الصَّادق علىٰ هذا التصرُّف ووفْق قواعد المحدِّثين أنَّه صالح في المتابعات عند مالك، فتدبر!

٨- أخرج مالكٌ في "الموطأ" ما ظاهِرُه أنه يعارض العترة المطهَّرة، ففي "الموطأ" كتاب القدر حديث رقم (٣) (ص ٧٠٤) قال مالك: إنه بلغه أن رسول الله صلَّىٰ الله عليه وعلىٰ آله وسلَّم قال: «**تركتُ فيكم أمرين لن تضِلُّوا ما تمسَّكتم بهما: كتاب الله وسُنَّة نبيِّه**» هكذا أورده مالك بلاغًا.

انظر: "التمهيد" (٢٤/ ٣٣١)، "المستدرك" (١/ ٩٣)، "الكامل" (٤/ ٦٩)، "طبقات المحدِّثين بأصبهان" لأبي الشيخ (٢/ ٢٨٨)، "الفقيه والمتفقه" للخطيب (١/ ٩٤)، والحديث

غير صحيح بهذ اللفظ.

والرِّواية الصَّحيحة المحفوظة -بل المتواترة- هي حديث الثَّقلين، أو حديث العترة، فلماذا أعرَضَ مالكٌ عن حديثِ الثَّقلين وجاء بحديثٍ (بلاغًا) لا يصحُّ إسناده؟!

٩- قضاء عبدالملك بن مروان بن الحكم:

واحتفىٰ مالك في "موطئه" بعبدالملك بن مروان بن الحكم؛ إمام آل الطريد في عصره، ووضعه في مكانة عالية، فذَكَر مِن أقضِيَتِهِ ساكتًا مستدلًّا، فانظر في هذه المواضع من "الموطأ" طبعة الأستاذ محمد فؤاد عبدالباقي رحمه الله: (١/ ٢٣٨)، (٢/ ٤٣٤، ٥٧٦، ٦١٦، ٦٨١).

وعبدالملك بن مروان ناصبيٌّ مشهور من أكبر بيوت النَّصب والظُّلمِ، تولَّىٰ المُلْكَ وقت توافُقِ خطباء بني أمية علىٰ لعنِ عليٍّ بن أبي طالب وبَنِيه عليهم السَّلام، قال ابن حزم في "رسائله" (٢/ ١٤٧): «كان بنو أمية يستعملون مَن لَعَنَ عليَّ بن أبي طالب -رضوان الله عليه- ولعن بَنِيه الطاهرين مِن بني الزَّهراء، وكلُّهم كان علىٰ هذا حاشا عمر بن عبدالعزيز ويزيد بن الوليد» والأخبار في هذا مشهورة ومستفيضة.

وكان الطَّاغية الحَجاج بن يوسف الثَّقفيُّ من ذنوب عبدالملك كما يقول الذَّهبيُّ الشَّاميُّ (٤/ ٢٤٩)، وقد كان من الطغاة المشهورين، وكان يأمر بسبِّ عليٍّ عليه السلام، ويضرب من يمتنع وإن كان من الأكابر.

فقد أخرج يعقوب بن سفيان الفسويُّ (٢/ ٢١٦)، وابن سعد في "الطبقات" (٦/ ١١٢)، وابن أبي شيبة في "المصنَّف" (١٦/ رقم ٣١٢٥٩) من طرق عن سليمان بن مهران الأعمش قال: رأيتُ عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ قد أقامه الحجاج وضربه وهو يقول: سُبَّ الكذَّابِين؛ فيقول عبدالرحمن: لعن الله الكذَّابِين! ثم يسكت، ثم يقول: علي بن أبي طالب، عبدالله بن الزبير، المختار بن أبي عبيد.

وانظر "ثقات العجليِّ" (ص٤٠٨).

وقال ابن أبي شيبة في "المصنَّف" (١٦/ ٣١٢٧٧): حدَّثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا محمد بن طلحة، قال: حدَّثنا إبراهيم بن عبد الأعلىٰ الجعفيُّ، قال: أرسل الحجاج إلىٰ سويد بن غفلة فقال: لا تَؤُمَّ قومك، وإذا رجعتَ فاسببْ عليًّا! قال: قلتُ: سمعًا وطاعةً.

قلتُ: إسناد حسن أو صحيح.

ولعبدالملك بن مروان خبر في بغضه لاسمِ وكنيةِ عليٍّ بن أبي طالب؛ انظره في "حلية الأولياء" (٣/ ٢٠٧)، و"تاريخ الطبريِّ" حوادث سنة ١١٨.

أليس من الظلم أن يخلو "الموطأ" من حديث وفِقْه الحسن والحسين وابن الحنفية وغيرهم من أئمة آل البيت، الذين جَعَلَ الشَّارع اتِّباعهم عصمة من الضَّلالِ ولا يتمُّ الإجماع إلا بهم، بينما يُحْتَفَىٰ بأعداء العترة من الذين سطر التَّاريخ بعض شنائعهم؟!

ثمَّ لك أن تصرِّح بأنَّ منهجية مالك في "الموطأ" أَسَّسَتْ للإقصاء والإبعاد.

فإياك ثمَّ إياك أن تظن بسادة العترة كمولانا إدريس وابنه إدريس بن إدريس -عليهم السلام- أنهم كانوا من الدعاة لكتاب فيه قضاءُ مَن أعلنوا نصْبَهم علىٰ المنابر، وقتلوا الآمنين في الحرمين، وهدموا الكعبة، وقتلوا الصحابة وشيعة عليٍّ -عليه السلام- في عين الوردة!!

ولنسكتْ، فقائمة ظلم عبدالملك بن مروان بن الحكم طويلة الذيل والحديث ذو شجون...

١٠- أكثر الامام مالك في "الموطأ" مِن قوله: «ليس العمل عندنا علىٰ هذا»، ونحو هذا اللفظ، وقد يردُّ به السُّنَّة الصحيحة، مع وجود المخالف من أهل المدينة أنفسهم فضلًا عن غيرهم.

وقد تعرَّض هذا التَّصرُّف للانتقاد من إمام آل البيت عبدالله الكامل بن الحسن بن الحسن (الذي مات في سجن أبي جعفر المنصور، وهو والد إدريس وجدُّ إدريس بن إدريس -عليهم السلام).

فقد أخرج الخطيب البغداديُّ في "الفقيه والمتفقه" (١/ ٣٨٠) من حديث عبدالله بن إسحاق الجعفريِّ، قال: كان عبدالله بن الحسن يكثر من الجلوس إلىٰ ربيعة؛ قال: فتذاكروا يومًا السُّنن، فقال رجلٌ كان في المجلس: «ليس العمل علىٰ هذا»، فقال عبدالله: «أرأيتَ إنْ كَثُرَ الجُهَّالُ حتىٰ يكونوا الحُكَّامَ، أَفَهُمُ الحُجَّةُ علىٰ السُّنَّةِ؟! قال ربيعة: «أشهد أنَّ هذا كلام أبناء الأنبياء!!».

١١- كان مالك سيئ الرأي في أهل العراق وعلمائهم، وفيهم جمعٌ كبير من شيعة آل البيت[١]، قال محمد بن الحسن:

---

(١) ومع كلام مالك في أهل العراق، ما دُوِّن مذهبه إلا بواسطة أسد بن الفرات العراقيِّ، الذي رَحَلَ بعد موت مالك إلىٰ الحجاز، ثمَّ إلىٰ

«كنت عند مالك، فنظر إلى أصحابه فقال: انظروا أهل المشرق - فأنزَلَهُم بمنزلة أهل الكتاب- إذا حدَّثوكم فلا تصدِّقوهم ولا تكذِّبوهم، ثمَّ التفت فرآني، فكأنه استحيى، فقال: يا أبا عبدالله، أكره أن تكون غِيبةً، وهكذا أدركتُ أصحابنا يقولون». انظر "سير أعلام النبلاء" (٨/ ٦٨).

وهذا القول من مالك يعني التوقُّف في روايات شيعة آل البيت بالكوفة، وكان فيهم جمعٌ كبيرٌ من الثِّقات والحُفَّاظ -وهنا بحثٌ طويلٌ- واعتذاره لمحمد بن الحسن فيه مافيه، وكلام الذَّهبيِّ في "النُّبلاءِ" (٨/ ٦٧، ٦٩) فيه وقفاتٌ؛ ولا تنسَ قول أبي طالب المكيِّ كما في "ترتيب المدارك" (٢/ ٣٩): «كان مالك

مصر وسألَ عبدالرحمن بن القاسم عن مسائل مالك، وكَتب "المدوَّنة الأولى" المعروفة بـ"الأسديَّة"، التي هُذِّبت فيها بعد بواسطة عبدالرحمن بن القاسم، وسحنون بن سعيد، فكانت "المدوَّنة" التي بين أيدي النَّاس وأصلها الأسديَّة سبب تدوينها عراقيٌّ.

أبعَدَ الناسِ عن مذاهب المتكلِّمين، وأشدَّهم بغضًا للعراقيِّين»، والله أعلم.

وكلام مالك في القدح في أبي حنيفة الكوفيِّ -وكان من المناصرين للأئمة زيد بن عليٍّ ومحمد النفس الزكية وأخيه إبراهيم عليهم السلام- تجده في مواضع، منها: "الكامل" لابن عديٍّ (٨/ ٢٣١، ٢٣٧)، "تاريخ بغداد" (١٥/ ٥٤٥)؛ وانظر "تأنيب الخطيب" للكوثريِّ (ص ٢٠٦).

وجاء في "تذكرة الحُفَّاظ" (١/ ٢١٠)، و"سير أعلام النبلاء" (٨/ ٦٤): قال قتيبة بن سعيد: حدَّثنا معن ابن عيسىٰ عن مالك قال: قدم هارون يريد الحج، ومعه يعقوبُ أبو يوسف، فأتىٰ مالكٌ أميرَ المؤمنين، فقرَّبه وأكرمه، فلما جلس؛ أقبل إليه أبو يوسف فسأله عن مسألة، فلم يجبه، ثم عاد فسأله، فلم يجبه، ثم عاد فسأله، فقال هارون: يا أبا عبد الله، هذا قاضينا يعقوب يسألك! قال: فأقبَلَ عليه مالك، فقال: يا هذا، إذا رأيتَني جلستُ لأهل الباطل فتعالَ أُجِبْكَ معهم.

وهذا الإسناد صحيح، ولأبي يوسف كتابٌ في الردِّ علىٰ مالك.

ولا أدري كيف يُستغنَىٰ عن قوم ينقلون حديث وفِقه وقضاء عليٍّ عليه السلام، فضلًا عن ابن مسعود وغيره من الصحابة الكوفيين رضي الله عنهم!!

١٢- ولمالك قول صريح يَلزم منه أنَّ عددًا كبيرًا من أئمة آل البيت وشِيعتهم ليسوا من الثقات، ففي "الانتقاء" (ص٤٧): «حدثنا أبو عثمان سعيد بن نصر، وأبو القاسم عبدالوارث بن سفيان قالا: نا قاسم بن أصبغ قال: نا أبو قلابة عبدالملك بن محمد الرقاشيُّ، قال: نا بشر بن عمر، قال: سألتُ مالكَ بن أنسٍ عن رجلٍ فقال: هل رأيتَه فيٰ كتبي؟ قلت: لا؛ قال: لو كان ثقة لرأيتَه في كتبي».

قلتُ: هذا القول هو مذهب مالك الذي صرَّح به، ونقله عنه مَن تأخَّر مِن أصحابه كابن عبدالبر، فمحاولة صرفِه عن ظاهره خطأ.

***

علاقة مالك بِقَتَلَةِ العترة:

أ- وُلد مالك سنة ثلاث وتسعين، وتصدَّر للتَّدريسِ قبل مئة وعشرين، فأدرك مأساة زيد بن عليٍّ عليه السَّلام؛ الذي قُتِلَ

بالكوفة، وقُطعتْ رأسه وصُلِبَ، وبقي مصلوبًا أربع سنوات، ثمَّ أُنزِلَ وأُحرِقَ، وجُعِلَ رماده في حقول الكوفة، ولم ينقل الرواة شيئًا قاله مالك عن مأساة زيد، وكذلك الأمر عند استشهاد يحيىٰ بن زيد سنة خمس وعشرين ومئة، ثمَّ استشهاد محمد النَّفس الزَّكية فأخيه إبراهيم فأخيه يحيىٰ فأخيه إدريس.

ولا يفوتنَّك وقعة فخ؛ في يوم التروية سنة تسع وستين ومئة؛ وفخ موضع قرب مكة المكرمة، واستشهد فيه إمام آل البيت الحسين بن عليٍّ بن الحسن ابن الحسن بن عليٍّ عليهم السَّلام، وحَضَرَ جلُّ الطَّالبيين وقعة فخ.

ب- وبعد سقوط الدولة الأموية كان مالك قريب الصِّلة من عدوِّ العترة أبي جعفر المنصور، الذي قَتَلَ وسَجَنَ وتعقَّب عددًا من أئمة آل البيت وشِيعتهم، والمنصور هذا هو الذي قال لمالك: «ضع للناس كتابًا أحملهم عليه» أو نحوه.

انظر: "ترتيب المدارك" (٢/ ٧١)، و"الانتقاء" (ص ٨٠، ٣٨) والخبرُ مشهورٌ.

ج- واسترضى أبو جعفر المنصور مالكًا بعزلِ واليه علىٰ المدينة جعفر بن سليمان؛ الذي كان قد ضَرب مالكًا بسبب فتوىٰ

يمين المكرَه. انظر: "سير أعلام النبلاء" (٨/ ١١٣).

د- وأكثر من هذا أن أبا جعفر المنصور استعمل مالكًا رسولًا له للقبضِ علىٰ الإمامين محمد النفس الزَّكِيَّة وأخيه إبراهيم ابنَيِّ عبدالله الكامل -عليهم السلام- فأرسله إلىٰ محبس بني الحسن -عليهم السَّلام- في سجن المنصور.

فقد أخرج الطبريُّ في التاريخ (٧/ ٥٣٦): ذكَر عمر قال: حدَّثني موسىٰ ابن عبدالله، قال: حدَّثني أبي عن أبيه: لما حَجَّ أبو جعفر المنصور أرسل محمدًا بنَ عمران بن إبراهيم بن محمد بن طلحة، ومالكَ بنَ أنس إلىٰ أصحابنا، فسألهم أن يدفعوا محمدًا وإبراهيم ابنَيِّ عبدالله؛ قال: فدخل علينا الرجلان وأَبِي قائم يصلِّي، فأبلغاهم رسالته...».

وفيه: قال عبدالله الكامل: «لا والله، لا أردُّ عليكما حرفًا، إنّ أَحَبَّ -يعني أبا جعفر المنصور- أن يأذن لي فألقاه فليفعل! فانصرف الرجلان فأبلغاه، فقال أبو جعفر: أراد أن يسخِّرني! لا والله، لا ترىٰ عيني عينه حتىٰ يأتيَني بابنيه». انظر "الكامل" (٥/ ١٠٤).

د- أكثر من هذا أنَّ مالكًا كانت له ولاية عامة في الحرمين،

ففي "ترتيب المدارك" (٢/ ٩٨): قال الزبيريُّ عن مالك: قال لي -يعني أبا جعفر المنصور-: إن رَابك ريبٌ في عاملِ المدينة، أو عامل مكة، أو أحد من عمال الحجاز، في ذاتك أو ذات غيرك، أو سوء سيرةٍ في الرَّعية؛ فاكتب إليَّ بذلك أُنْزِلْ بهم ما يستحقون؛ وقد كتبتُ إلى عمالي بهذا أن يسمعوا منك ويطيعوا في كل ما تَعْهد إليهم».

قلتُ: إنْ صحَّ ذلك، فمالكٌ كانت له ولاية عامة على أهل الحجاز مِن سيدهم إلى خادمهم، بل كان له الحق في الحكم بالعقوبة وإجرائها... والكلام ذو شجون.

* * *

الباب الرابع
فوائد تتعلَّق بالبحث

أولًا: تراث الأدارسة بالمغرب.

ثانيًا: متى ابتدأ دخول الأشراف الأدارسة في المذهب المالكيِّ؟

- كلمة حول رسالة "المغرب مالكيٌّ... لماذا؟"

الباب الرابع
فوائد تتعلَّق بالبحث

فائدتان:

وأَختمُ هذا البحث بفائدتين قد تَرِدَان في ذهن متابعٍ كسؤالين، وهما:

أ- أين تراث دولة الأدارسة الشِّيعية بالمغرب؟

ب- متىٰ ابتدأ دخول الأشراف الأدارسة في المذهب المالكيِّ؟.

أولًا: تراث الأدارسة بالمغرب:

١- التراثُ الأعظم للأدارسة بالمغرب هو: توطيد معالم الإيمان، ودخول النَّاس في دين الله أفواجًا، واستقرارهم علىٰ الإسلام، وقد كانوا حِرْزًا للمغرب من مذاهب الخوارج والنَّواصب، وأقاموا الشَّريعة بين النَّاس فمشوا علىٰ العدل.

ومن تراثهم:

تأسيسهم المدن، ومن أهمها مدينة فاس حاضرة المغرب العلمية، كما بنوا المساجد والأربطة، ومَن جاء بعدهم بنَىٰ علىٰ خيرهم، فلولا السُّلالة النَّبوية والدَّوحة الإدريسية ما راح

المغرب ولا جاء، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء!

ومن يقم بهذا الخير الوفير لا بدَّ أن يكون من أهل العلم والغيرة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

كما كانت لهم مجالس علم بفروعه، وتفاوتت شهرتهم ومعرفتهم فيه، وكان من عنايتهم بمجالسهم أنَّ بعضهم كان يقوم بدعوة بعض العلماء؛ فانظر خبر المولى أحمد بن القاسم بن إدريس بن إدريس في "المسالك والممالك" (ص٢٤٣).

وفي "المسالك والممالك" أيضًا (ص ٢٤٥) عن النوفليِّ قال: «كان يشهدُ مجلس يحيى بن إدريس العلماء والشعراء، وكان أبو أحمد الشَّافعيُّ من جلسائه، وممن تكلَّم عنده في العلم، وكان ينسخ، وله عدد من الوَرَّاقين...».

قلتُ: من كان عنده عدة من الوراقين ينسخون له؛ لا بدَّ أن تكون عنده خزانة كتب كبيرة فيها أصول ونسخ عنها.

ويحيى بن إدريس المذكور هو ابن إدريس بن عمر بن إدريس بن إدريس، وُصِفَ بأنَّه كان فقيهًا حافظًا للحديثِ، وكان ذا فصاحة وبيان ولسان.

انظر في أخباره:"المسالك والممالك" للبكريِّ (ص ٢٣٨،

٢٤٣)، و"تاريخ ابن خلدون" (٤/ ١٦)، و"الأنيس المطرب" لابن أبي زرع (ص٨٠)، و"جذوة الاقتباس" (٢/ ٥٣٥) لابن القاضي.

٢- فإنْ سأل سائل وقال: أين كُتبهم وأماليهم، وقضاؤهم وفتاويهم، وتقييداتهم؟

قلتُ: قال ابن القاضي في "جذوة الاقتباس" (١/ ١٧٧):

«وكان عملهم من المغرب الأقصىٰ إلىٰ مدينة فاس ثمَّ وهران، وكانوا يكابدون مملكتين عظيمتين، وعملين كبيرين: دولة العبيديين بمصر وأفريقيا، ودولة بني أمية بالأندلس».

ثم قال: «وكان في أيامهم الرخاء بالمغرب متواليًا» وأصله في "الأنيس المطرب" (ص٩٥).

فالضَّرر علىٰ الأدارسة وقع في أثناء وجود دولتهم وبعدها، وقد ابتلِيَ الأدارسة في آخر دولتهم بالنَّاصبيِّ الشَّهير موسىٰ بن أبي العافية المكناسيِّ الذي كان قد بايع عبدالرحمن الناصر المروانيَّ الأندلسيَّ، وقام بدعوته وخطب له.

وفي "المسالك والممالك" للبكريِّ (ص٢٤٠) حديث عن شنائع موسىٰ ابن أبي العافية وفيه: «أجلَىٰ آل إدريس أجمعين عن

مواضعهم، وتحاشوا البلد، وصار جميعهم مقهورين، واعتزم موسىٰ علىٰ محاصرتهم واستئصالهم».

وكان حصارهم بألف فارس لموسىٰ بن أبي العافية حليف المروانيِّ الأندلسيِّ؛ في قلعة حجر النسر وهو حصنٌ بناه أحد الأدارسة. وانظر "جذوة الاقتباس" (١/ ٣٤١).

وشنائع ابن أبي العافية مع الأدارسة مشهورة، قال ابن القاضي المكناسيُّ في "جذوة الاقتباس" (١/ ٣٤١): «ونِسْبَتُنَا نحن إلىٰ هذا الرجل -أعني موسىٰ بن أبي العافية- لكن فِعْله الذي كان منه لأهل البيت لا أرضاه لأني يشهد الله عليَّ وملائكته أني عبد آل البيت ومِن محبِّيهم».

٣- ولما انقضت دولة ابن أبي العافية تتابَعَ النَّواصب علىٰ المُلْكِ، ومَلَكَ فاسَ وجُلَّ المغرب زيري بن عطية المغراويُّ الزناتيُّ، وهو داعية من دُعاة بني مروان بالأندلس، وكانت الدَّولة المغراوية تابعة للدولة المروانية، ثمَّ جاء بعدها المُرابطون.

ولم يكن المرابطون أقل عصبية من المروانيين والمغراويين؛ فكام همُّهم الأكبر العناية بمذهب مالك وإعلاء شأنه، والتقرُّب من فقهاء المذهب.

ويقول المؤرخ عبدالواحد بن عليٍّ المراكشيُّ في كتابه "المعجب في تلخيص أخبار المغرب" متحدثًا عن عناية الأمراء المرابطين بالمذهب المالكيِّ (ص١٣١): «ولم يكن يُقَرَّبُ من أمير المسلمين ويحظَىٰ عنده إلا مَن عَلِمَ عِلْمَ الفروع -أعني فروع مالك- فنفقتْ في ذلك الزمان كُتب المذهب، وعُمِل بمقتضاها ونُبذ ما سواها».

وإن كانت المصادر التي بين أيدينا لا تسعفنا بتفصيل ما فعل هؤلاء بالتراث العلميِّ للأدارسة؛ فإنَّ الواقع يحكي أنَّهم أزالوا ولايتهم ودولتهم وقاتلوهم وحاصروهم، وأعمَلوا يد الإحراق والتَّخريب لخزائنهم العلمية وكُتبهم، فأضاعوا الكثير، بل طمسوا كلَّ ما يتعلق بالسادة الأشراف، وكأنَّ الأدارسةَ الذين استقرَّ بهم الإسلام بالمغرب، وحصل بهم الاطمئنان؛ لم يلبثوا بالمغرب إلا ساعة من نهار، فقاتل الله الجهل والنصب، ولا سيما إذا كان ثالثهما البداوة السلطانية!! كأنَّ المغرب لم يكن فيه كتاب ولا تقييد ولا فتاوىٰ ولا قضاء، ولا مجلسُ علم لقَرنيين ونصف قرن!! والله المستعان.

وهذا مقتضَىٰ حصار الأشراف الأدارسة في قلعة حجر

النسر، وقطْع الصِّلة بتراثهم والإجهاز عليه؛ وإزاحة اللِّثام عن الحقائق مؤيد بالواقع.

٤- وهذا شأنٌ عهدناه فيمن يستولي على دولة، ويقيمُ بدلًا منها دولة أخرى مخالفة لها في مذهبها العقديِّ؛ والإدريسيةُ العَلويةُ تُنافِرُ المروانيةَ النَّاصبيةَ، فالأولى شعارها المُثْبَتُ على عُمْلتها هو تقديم عليٍّ عليه السَّلام، بينما هذا يُعَدُّ عند الثانية كبيرة من الكبائر وبدعة وضلالة، خاصة إذا كان فقهاؤها مالكية؛ وما فتنة الفقيه إبراهيم بن حسن بن إسحاق المالكيِّ المتوفَّى بالقيروان سنة ثلاث وأربعين وأربعمائة ببعيد؛ انظرها في "ترتيب المدارك" (٨/ ٥٩- ٦٢)، و"شجرة النور الزكية" (ص ١٠٨، ١٠٩).

ولكن بعض المصادر تفيد، وأخرى تسكت، أو تعدم مؤرخًا ثقة.

٥- وانظر إلى ما فعله يوسف بن أيوب الأيوبيُّ الملقَّب بصلاح الدِّين، المتوفَّى سنة تسع وثمانين وخمسمائة؛ بالفاطميين، قال المقريزيُّ في كتابه "اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء" (٣/ ٣٤٧): «وقَبض على داود العاضد وعلى بقية

أولاد العاضد وأقاربه، ونقله هو وجميع أقاربه وأهله إلىٰ دار المظفَّر في العشرة الأخيرة من شهر رمضان، ووكل عليهم وعلىٰ جميع ذخائر القصر، وفرق بين الرِّجال والنِّساء حتىٰ لا يحصل منهم نسل، وأُغلقت القُصور، وتملَّك الأملاك التي كانت لهم، وضُربت الألواح علىٰ رباعهم، وفُرِّقَ علىٰ خواصِّ صلاح الدين كثيرٌ منها وبِيع بعضها، وأعطَىٰ القصر الكبير لأمرائه فسكنوا فيه، وأَسْكَنَ أباه نجم الدين أيوب في اللؤلؤة علىٰ الخليج، وصار كلُّ من استحسن من الغزِّ دارًا أخرج صاحبها منها وسكنها...». وانظر "خطط المقريزيِّ" (١/ ٣٦٤، ٣٨٤، ٣٨٥، ٤٩٦).

وأخبار صلاح الدين في قهر أحياء وأموات الفاطميين مسطورة، وما أظنُّ أنَّ موسىٰ بن أبي العافية -مع تسلُّط المراونيين- كان قليل الأثر في ضياع تراث ساداتنا الأشراف الأدارسة.

٦- وقد عُرف عن عدد من المغاربة القسوةُ والشِّدةُ مع الشِّيعة بأنواعهم، وقتلُهم وحرقُهم، وقد دَوَّنَتْ بعض كتب التاريخ شنائعَ المتعصِّب المالكيِّ المعز بن باديس الذي أطلق يد عسكره في الشيعة، فقُتل من الشِّيعة خلقٌ كثيرٌ، وأُحْرِقوا بالنَّار

ونُهبت ديارهم، وقُتلوا في جميع أفريقيا، واجتمع جماعة منهم عند قصر المنصور قرب القيروان فحصرهم العامة وضيَّقوا عليهم، فاشتد عليهم الجوع، فأقبلوا يخرجون والناس يقتلونهم حتى قُتلوا عن آخرهم. راجع "الكامل" (٧/ ٦٣٩) أحداث سنة ثمان وأربعمائة.

ولا أخلي مالكية المعز بن باديس من المسؤولية على هذه المذبحة، والله المستعان.

٧- فإذا ولَّيتَ ظهرك لبغداد تجد أخبار بني بُوَيْه من الشيعة الزيدية ناصعة البياض في الاهتمام بالعلم.

ومِن وزراء بني بُوَيْه الوزير سابور بن أردشير المتوفَّى سنة ست عشرة وأربعمائة، الذي أنشأ خزانةَ كتبٍ جاوزت مجلَّداتها العشرة الآف بالخطوط المعتبرة، وقد أُحرِقت عند ورود أول ملوك الدولة السلجوقية إلى بغداد سنة ثمان وأربعين وأربعمائة. وانظر "معجم الأدباء" (٦/ ٢٤١)، و"البداية والنهاية" (١٢/ ١٩).

فكل هذه الشنائع تخبرك عن مصير تراث آل البيت الأدارسة، ولله الأمر مِن قبلُ ومِن بعدُ!!

ثانيًا: متى ابتدأ دخول الأشراف الأدارسة في المذهب المالكيِّ؟

١- تقدَّم لنا التأكيد على أنَّ الأدارسة كانوا شيعة زيدية، وأسباب تحاشيهم لأدوات المذهب المالكيِّ.

وكان عصر حكم الأشراف الأدارسة قد انتهى في النِّصف الثاني من القرن الرابع، وقد فتَّشنا عن الكتب التي تُعْنَىٰ بتراجم فقهاء المالكية فلم نجد شريفًا إدريسيًّا مغربيًّا عُدَّ من الفقهاءِ المالكية إلَّا في نهاية القرن السَّابع، يعني بعد انتهاء حكم الأدارسة بأكثر من ثلاثة قرون سيطر فيها المالكية على الحياة الفقهية بالمغرب الأقصى، باستثناء بعض فتراتٍ مِن دولة الموحدين.

٢- وأظنُّ أنَّ أول فقيه مالكيٍّ عُدَّ من الأشراف هو محمد بن عمران الكركيُّ، وقد ساق ابن رُشَيِّد في "رحلته" (٥/ ٣٤٣) نَسَبَهُ فقال:

«وممن لقيتُه أيضًا بمصر الفقيه الإمام الأوحد المفتي السيد الشَّريف شرف الدين أبو عبدالله محمد بن عمران بن موسىٰ بن عبدالعزيز بن محمد بن حزم بن حمير بن سعيد بن عبيد بن إدريس ابن إدريس بن إبراهيم بن موسىٰ بن جعفر بن محمد بن

عليِّ بن الحسين بن عليِّ بن أبي طالب الحسينيُّ -رضي الله عنهم- يُعرف بالشَّريف الكركيِّ».

فهذا حُسينيٌّ وليس إدريسيًّا حَسَنِيًّا، لذا نَسَبَهُ ابن فرحون في "الدِّيباح" حُسينيًّا (٢/ ٣٢٦).

فلا يسعنا بعد ذلك إلا أنْ نُعْلن أنَّ الأدارسة الحسنيين تأخَّر اشتغالهم بالمذهب المالكيِّ إلى القرن الثامن.

وهذا ظنٌّ ولا أقطعُ به، ومن استدرك عليَّ فسأكون له من الشَّاكرين... والله أعلم.

٣- نعم؛ ذَكَرَ ابنُ مخلوف في "شجرة النور الزَّكية" (ص ١٨٦) العارف الفرد سيدي أبا الحسن عليَّ بن عبدالله الشاذليَّ الغماريَّ المتوفَّى سنة ستٍّ وخمسين وستمائة -رضي الله عنه- في طبقات المالكية، وهذا فيه نظر.

فإنَّ سيدي أبا الحسن الشاذليَّ اشتغل بالتَّصوف وعلوم القوم، وصَحِبَ الفقراء، ولم يُعرف عن سيدي أبي الحسن الشاذليِّ تصدِّيه لتدريس كتابٍ مالكيٍّ فضلًا عن حضوره حلقة الدرس المالكيِّ وملازمة الفقهاء.

والذين ترجموا لسيدي أبي الحسن الشاذليِّ -رضي الله عنه- من

أصحابه كسيدي ابن عطاء الله السَّكندريِّ في "لطائف المنن"، وسيدي محمد بن أبي القاسم في "درة الأسرار"، وسيدي محمد بن عثمان الحشايشيِّ في "الدر الثمين" وغيرهم لم ينسبوه مالكيًّا.

وبعض المتأخرين اعتاد أنْ ينسب كلَّ عالم مغربيٍّ إلى المذهب المالكيِّ؛ والصَّواب هو البحث والتأنِّي، ولا سيما مع الأكابر.



كلمة حول
رسالة "المغرب مالكيٌّ... لماذا؟"

كتب فضيلةُ الدكتورِ محمدٍ الرُّوكيِّ المغربيِّ –حفظه الله تعالى– رسالة متداوَلة اسمها "المغرب مالكيٌّ... لماذا؟"وهي تكاد أن تكون معتمِدة اعتمادًا كليًّا على كتاب "انتصار الفقير السَّالك لترجيح مذهب الإمام مالك" لمحمد بن محمد الرَّاعي الأندلسيِّ ثمَّ المصريِّ المالكيِّ (٧٨٢– ٨٥٣) رحمه الله تعالى.

والرَّاعي اعتمد على ما ذكره القاضي عياض في المجلد الأول من "ترتيب المدارك" (من ص ٥٩– إلى ص ١٠٣) في ترجيح مذهب مالك.

ولا ضير على من يحتفي بمذهبه، ولكن بشرط أن تكون وجوه الاحتفاء خالية من القدح الذي يقضي بالسَّلب على الوجه المذكور، لذلك فمجال المناقشة فيما أورَدَه الدكتور الرُّوكيُّ في رسالته تبعًا للرَّاعي في انتصاره وتقليدًا له رحبٌ جدًّا، ومادَّتُه ليست بعيدة المنال عن الباحث النَّاقد.

والبحث فيما أورَدَه الدكتور محمد الروكيُّ كان ينبغي أن يكون مع الرَّاعي، بل والصواب أن يكون مع القاضي عياض،

فالبحث مع الدكتور الروكيِّ هو بحثٌ مع المُتَقَدِّمين عنه، والكلام هنا مع الباحثين غير المتعصِّبين، وأرجو ألا أبتعِدَ عن الصَّواب مع المبتعدين، أو أخوضَ في المفاضلة والترجيح مع الخائضين أو المتعصِّبين.

ولذا أردتُ ألا أُخلي المقام من الآتي:

أولًا: التزام بلدٍ ما بمذهبٍ معينٍ معناه الاستغناء عن جمهرة الفقه الإسلاميِّ؛ وإهماله وإقصاؤه ليس بجيدٍ، فالفقيه الماهر يدعو الناس للإفادة من الفقه، ولا يكون سببًا في إهمالِ وإقصاءِ الغير، وعدم معرفة مواطن الاتفاق والاختلاف.

ثانيًا: المذاهب الإسلامية لم تكن سببًا في التَّناحر والتَّدابر بين المسلمين، وانظر إلى الآثار الباهرة من المدارس والعلماء والمصنَّفات ببلاد الحرمين الشَّريفين، واليمن، والعراق، والشَّام، ومصر، وبلاد ما وراء النَّهر وغيرها من التي تعدَّدت فيها المذاهب، وما حدث في بعضها من أحداث كانت عابرة لا تمثِّل بقعة سوداء ظاهرة، فإنَّ البياض أزال سواد التعصُّب!!

ثالثًا: السبب الحقيقيُّ لتقليد المتأخرين بالمغرب مِن بعد الدولة الإدريسية للمذهبِ المالكيِّ هو تأثُّر المغرب بالأندلس

والقيروان، والتَّوجُّهات السياسية التي ألزمت الناس باتِّباع مذهب الإمام مالك في القضاء والإفتاء والتَّدريس.

وأعود إلىٰ رسالة الدكتور محمد الرُّوكيِّ "المغرب مالكيٌّ لماذا؟".

فأقول: لقد أشفقتُ عليه؛ لأمورٍ، منها: كثرة الكلمات الوعظية في رسالةٍ المفترض أنْ تكونَ علميةً، وتحمُّله أخطاءَ مَنْ سبقه باعتباره مقلدًا لهم، بالإضافة إلىٰ أنَّه زاد أوهامًا علىٰ سابقيه..

وهذه ملاحظات عابرة:

١ – خطؤه علىٰ مولانا الإمام إدريس بن إدريس (ص١٠) مقلدًا من تقدَّم نقده، بَيْدَ أنَّه من باب التَّوسُّع في الدعوىٰ زاد في الطنبور نغمًا فقال في (ص١١): «وكان للمولىٰ إدريس الثاني أثرٌ كبير في نشر المذهب المالكيِّ بالمغرب، حيث جعله مذهبًا رسميًّا للدولة، وأصدر أمره لولاته وقُضاته بذلك».

قلتُ: هذا كلام غير علميٍّ، ومخالفٌ للواقع، ولو استظهر الدكتور محمد الرُّوكيُّ بالثقلين فلن يستطيع إثبات دعواه لأنَّها مخالفة للواقع، وتحمِلُ الظلم الصَّريح لآل البيت عليهم السلام.

٢- أنَّه يُلقِي الكلام على عواهنه، ويستقبل المدح والثَّناء ويُثبتهما، ولا يذكر المقابل لهما والمسطور في كتب أهل العلم، فيظن القارئ أن القضية أحادية لا تعارُضَ لها؛ والصواب هو ذِكر القول ومخالفه، من ذلك:

أ- قال محمَّد بن إدريس الشافعيُّ -وذكر محمد بن الحسن صاحب الرأي-: «فقال - يعني محمد بن الحسن-: لقد وضعتُ كتابًا على أهل المدينة تنظر فيه. فنظرتُ فيه، ثمَّ وضعتُه أو رميتُ به.

فقال: مَالَكَ؟ فقلتُ له: خطأ. على مَنْ وضعتَ هذا الكتاب؟ قال: على أهل المدينة. قلت: من أهل المدينة؟ قال مالك. فقلت: مالك رجل واحد، قد كان بالمدينة فقهاء غير مالك: ابن أبي ذئب والماجشون وفلان وفلان. انظر "مناقب الشافعي" (١/ ١٢١).

وفيه (١/ ١٢٢):"وإن كنتَ أردتَ بقولك مالك بن أنس على انفراده وجعلته أهلَ المدينةِ فقد أخطأتَ لأنَّ بالمدينة -من علمائها- من يرى استتابة مالك فيما خالفه فيه"[١].

---

(١) وفيه عبرة لمن ادعى أن مذهب مالكٍ هو مذهب أهل المدينة.

ب- نقَل (ص١٩) مدحًا لأحمدَ بنِ حنبل في مالك نقلًا عن "ترتيب المدارك" (١/ ٧٦)، مع أنَّ الخطيب روىٰ في "تاريخه" (١٣/ ٤٤٥) عن أحمد أنَّه سُئل عن مالك فقال: «حديثٌ صحيحٌ، ورأيٌ ضعيفٌ»، وكان أحمد يقدِّمُ ابنَ أبي ذئبٍ علىٰ مالك. انظر "المعرفة والتَّاريخ" (١/ ٦٨٦).

وفي "تاريخ بغداد" (٢/ ٢٩٨): «قال أحمد بن حنبل:كان ابن أبي ذئب ثقة صدوقًا، وأفضل من مالك بن أنس».

وفي ترجمة محمد بن عبدالرحمن بن أبي ذئب المدنيِّ من "تاريخ بغداد" (٢/ ٢٩٦- ٣٠٥) عبارات ناصعة عن أحمد وغيره في ترجيح ابن أبي ذئب عن مالك، منها:«قال شاميٌّ: مَن أعلَمُ: مالكٌ أو ابن أبي ذئبٍ؟ فقال أحمد: ابن أبي ذئب في هذا أكبر من مالك، وابن أبي ذئب أصلَحُ في دينه وأورَعُ وَرَعًا وأَقْوَمُ بالحق من مالك عند السلاطين».

وفي "تاريخ بغداد" أيضًا (٩/ ١٦٤):«قال عليُّ ابن المدينيِّ: سألتُ يحيىٰ ابن سعيد فقلتُ له: أيُّهما أحَبُّ إليك: رأيُ مالكٍ أو رأيُ سفيان؟ قال: سفيان؛ لا يُشَكُّ في هذا؛ سفيان فوق مالك في كل شيء».

ولم يذكر الروكيُّ القولين عن أحمد واكتفى بما يوافق هواه، أو لم يقف عليه؛ وكان عليه التحقيق والبيان.

ج- وأورَدَ ابن عبدالبر في كتابه "جامع بيان العلم وفضله" نصوصًا لبعض المتقدِّمين الذين انتقدوا مالكًا. انظر أرقام (٢١٨٤، ٢١٦٢)، وفي (رقم ٨٧١) من الكتاب المذكور:«قال ابن عبدالبر: وذكر الحسين بن سعيد في كتابه "المُعْرِبُ عن المغرب": ثنا عبدالله بن سعيد بن محمد عن أبيه قال: سمعتُ سحنونًا يقول: قال عبدالرحمن بن القاسم لمالك: «ما أعلَمُ أحدًا أعلَمَ بالبيوعِ من أهل مصر! فقال مالك: وبمَ ذلك؟ قال: بك! فقال: أنا لا أعرف البيوع، فكيف يعرفونها بي؟!»».

قلتُ: هذا إسنادٌ ثابت، واعتراف من مالك، فتدبَّر، وكن حذرًا من المبالغات!!

وفي "تذهيب التَّهذيب" (٦/ ١٧٣):«قال الشَّافعيُّ: كان ابن أبي الزناد يكاد يجاوز القصد في ذمِّ مالك».

ولم يكن مالك أفقه عصره في نظر عددٍ من الأعيان الذين عاصروه، فالشَّافعيُّ كان يقدِّم الليث بن سعد ويقول: «الليث أفقه من مالك إلا أنَّ أصحابه لم يقُوموا به».

وقال الشَّافعيُّ: «الليثُ أتبَعُ للأثرِ من مالك»، انظر "سير النبلاء" (٨/ ١٥٦).

وفي ترجمة الليث بن سعد من "الجرح والتَّعديل" لابن أبي حاتم (٧/ ت ١٠١٥):«وقال أبو زرعة: سمعتُ يحيىٰ بن عبدالله بن بكير يقول: الليثُ أفقه من مالك، لكن الحظوة لمالك».

وفي "المعرفة والتاريخ" (١/ ٦٨٦):«قال حماد بن خالد: كان يشبه ابنُ أبي ذئب سعيدَ بن المسيِّب، وما كان ابن أبي ذئب في موضع عند سلطان إلا تكلَّم ابن أبي ذئب بالحق والأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، ومالكٌ ساكتٌ».

وردُّ محمد بن الحسن الشيباني علىٰ مالكٍ متداول ومشهور ومطبوع.

فهذه النُّصوص لعددٍ من الكبار تصرِّحُ بأنَّ مالكًا لم يكن أفقه أو أعلم أهل عصره، فأين ادِّعاءات الدكتور محمد الروكيِّ في كتابه (ص١٧-١٩)، (ص٢٠-٢٢) مِن أنَّ مالكًا كان عالمَ المدينة وفقيهَهَا ومَرجِعَ غيره في العلم والفقه، وأنَّه أورع أهل زمانه وأتقاهم لله؟!!

وكان الأولىٰ له التَّورُّع في العبارة، فليعتبره مِن أعلمهم.. وهكذا!

أمَّا أئمة أهل البيت -عليهم السلام- بالمدينة فلا بواكِيَ لهم!!

د- وأكثر الدكتور محمد الروكيُّ تبعًا لأصلَيْه مِن نقْلِ كلمات ثناء الإمام الشَّافعيِّ علىٰ شيخه واعترافه بالتلمذة له وتقدُّم مالك في الأثر وغير ذلك..وكان هذا ببغداد، ثم انتقل الشافعيُّ إلىٰ مصر، وتغيرت عوامل، وأصبح الشَّافعيُّ أشهر مَن ردَّ علىٰ مالك، وناظَرَ أصحابه بمصر وانتصر عليهم، وبينهما أخبار.

والشَّافعيُّ قد صنَّف كتابًا في الردِّ علىٰ شيخه مالك؛ فيه كلام شديد جدًّا في رأيِ مالك، ليس في الفروع بل في الأصول، بل في التخالف بينهما، فلينظره مريده فإنَّه نفيسٌ جدًّا ينبغي العناية به، وهو مطبوعٌ مع "الأم".

هـ- وعمل كثير من المالكية علىٰ خلاف ما ادَّعاه الرُّوكيُّ كأصليه، وصنَّف بعضهم في الاختلاف بين مالك وأصحابه؛ كابن عبد البر، وأبي عبيدالله القاسم الطرطوشيِّ المالكيِّ في كتابه "التوسُّط بين مالك وابن القاسم"، والكتابان مطبوعان.

و- وكتاب الروكيِّ -تبعًا لعياض والرَّاعي- إذا جاء الكلام عن شيوخ الإمام مالك كانوا الأعلم والأورع والأفقه،

ومالك المتقدم الأوحد على علماء المدينة!! وحصلت في النَّفس غصة من الإهمال والإبعاد وتعمُّدِ عدم ذِكر أئمة آل البيت النَّبويِّ الشَّريف بالمدينة المنوَّرة، وكان منهم في المدينة في عصر مالك عددٌ من أئمتهم، وقد ذكر بعضَهم ابنُ حبان في جزء "مشاهير علماء الأمصار" (ص ٢٧، ٦٢، ٦٣)، ولم يستوعبهم؛ فَفَاتَهُ جماعة من أئمة آل البيت من التَّابعين وتابعيهم[١].

ز- وقال الدكتور محمد الروكيُّ في كتابه (ص٣١): «الصفة العاشرة: انتفاء البدعة عن أتباعه».

قلتُ: هذا كلامٌ مِن رأس القلم، أقول فيه:

أولًا: ماذا يقصد بالبدعة؟

لا إخاله يقصد إلَّا مخالفة المذهب الأشعريِّ!! فابن السُّبكيِّ يقول في "الطبقات" (٣/ ٣٦٦- ٣٦٧) في محادثته مع محمد بن موسى الكَلاعيِّ الأندلسيِّ، يقول: «إنَّ المالكيةَأخصُّ النَّاس بالأشعريِّ؛ إذ لا نحفظ مالكيًّا غير أشعريٍّ»، وقال ابن السُّبكيِّ

(١) ومع ذلك فكتابه أحسن من كتاب "طبقات الفقهاء" لأبي إسحاق الشيرازيِّ الشافعي.

في موطن آخر من كتابه المذكور (٣/ ٣٧٧): «أنا أعلم أنَّ المالكيةَ كلهم أشاعرة لا أستثني أحدًا».

قلتُ: الكليةُ السَّالبةُ تُنتقض بموجبةٍ واحدة من ذلك:

أ- هارون بن عبدالله بن محمد بن كثير الزُّهري المالكي قاضي مصر.

لم يزل أمره مستفيضًا حتى وقعت فتنة خلق القرآن فشايع القائلين بخلقه، وكان القاضي هارون يمتحن الشهود، ثُمَّ عزل، وله أخبارٌ مطوَّلةٌ. انظر: "أخبار القضاة " لوكيع (٣/ ٢٤٠)، "والولاة والقضاة" للكندي (ص: ٤٤٣)، و"ترتيب المدارك" (٣٥٣)، ورفع الإصر (ص: ٤٤٧ رقم ٢٤٠)

ب- كان خلف بن أبي القاسم البراذعيُّ الفقيه القيروانيُّ المالكيُّ المشهور صاحب "تهذيب المدوَّنة" من الموالين للعبيديين، وقد صنَّف كتابًا في تصحيح نسبهم، وكان يمدحهم، وهو القائل:

أولئك قومٌ إنْ بنوا أحسنوا البِنَا
وإنْ عاهدوا أوفوا وإنْ عَقَدوا شَدُّوا

وانظر "ترتيب المدارك" (٧/ ٢٥٦- ٢٥٧)، و"معالم الإيمان" (٣/ ١٤٨).

وقد غادر البراذعيُّ القيروان إلىٰ صقلية بعد انكشاف العبيديين في القيروان.

ج- أصبغ بن خليل القرطبيُّ المالكيُّ -توفِّيَ سنة ثلاث وسبعين ومائتين- دارت عليه الفتيا خمسين سنة، وكان شديد التعصُّب، وقد بلغ به التعصُّب إلىٰ أن وضع حديثًا علىٰ رسول الله صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم في تركِ رفعِ اليدين في الصلاة بعد تكبيرة الإحرام!!!

قال قاسم بن أَصبَغ: «سمعتُ أصبغ بن خليل يقول: «لأنْ يكون في تابوتي رأس خنزير أَحَبُّ إليَّ من أنْ يكون فيه "مسنَد ابن أبي شيبة"؛ وكان يعادي أهل الأثر».

وإنْ صحَّ ما تقدَّم فهذا هو الابتداع والضلال، وأخباره مشهورة مسطورة، انظر "ترتيب المدارك" (٤/ ٢٥٠)، و"سير أعلام النبلاء"، و"لسان الميزان" (١/ ٤٨٥).

د- أحمد بن محمد بن عبدالله أبو عمر الطَلَمَنْكيُّ الأندلسيُّ المالكيُّ -توفِّيَ سنة تسع وعشرين وأربعمائة- قال الذَّهبيُّ في

"النبلاء" (١٧/ ٥٦٩): «رأيتُ له كتابًا في السُّنَّة في مجلَّدين عامَّتُه جيدٌ، وفي بعض تبويبه ما لا يوافَق عليه أبدًا مثل: باب الجنْب لله؛ وذكر فيه ﴿يَحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، فهذه زلَّة عالم!».

ترجَمَتُه في "ترتيب المدارك" (٤/ ٧٤٩)، و"الدِّيباج المذهب" (١/ ١٧٨)؛ وذكر له أبو العرب التيميُّ في كتابه "المحن" وقعة كبيرة مع فقهاء المالكية بسرقسطة.

هـ- عبدالوهاب بن نصر المالكيُّ البغداديُّ القاضي المتوفَّىٰ سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة، قال في شَرْحِهِ علىٰ "عقيدة ابن أبي زيد القيروانيِّ" (ص ٧٧٤- ١٧٥): «والذي يدلُّ علىٰ صحَّة ما ذكره[1] -رحمه الله- مِن أنه علىٰ عرشه دون كل مكان: ورود النَّصِّ بذلك في عدة مواضع، منها قوله تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥] وهذا يمنع أن يوصف بأنه علىٰ غيره؛ وقوله: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾ [فاطر: ١٠]، وقوله: ﴿ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وقوله:

---

(١) يعني ابنَ أبي زيد القيروانيَّ.

﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾ [الملك: ١٦]؛ وفي الحديث المشهور في الرجل الذي أراد أن يعتق عن كفارته أمَةً، فجاء بها إلىٰ النبيِّ صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم وقال: «**من أنا؟**» فقالت: رسول الله! فقال: «**أين الله؟**» فقالت: في السماء!فلم ينكر عليها، وحكَم بإيمانها؛ ولإجماع الأمَّة أنا متعبِّدون في الدعاء برفعِ أيدينا إلىٰ جهة العلوِّ دون السفل، دون اليمين والشمال وسائر الجهات، وهذا ينفي أن يكون في كلِّ مكان».

وقال ابن أبي زيد القيروانيُّ في "رسالته" (٣١٩): «وأنَّ الله يجيء يوم القيامة والملك صفًّا صفًّا لعرض الأمم وحسابها وعقوبتها وثوابها».

قال القاضي عبدالوهاب في "شَرْحه" (ص٣١٩- ٣٢٠): «وهذا لقوله عز وجل: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ [الفجر: ٢٢]، فأثبَتَ نفسه جائيًا، ولا معنىٰ لقول من يقول: إن المراد به: جاء أمر ربك».

قلتُ: وكأني أقرأ في "نونية ابن القيم"، و"شَرْحها".

وقد انتقد القاضي عبدُالوهاب أبا الحسن الأشعريَّ في "شَرْحه" المذكور (ص١٦٠).

و- محمد بن أحمد بن خويز منداد، قال ابن عبدالبر في "جامع بيان العلم" (٢/ ٩٤٢-٩٤٣) (رقم ١٨٠٠):

«حدَّثنا إسماعيل بن عبد الرحمن: ثنا إبراهيم بن بكر، قال: سمعتُ أبا عبدالله محمد بن أحمد بن إسحاق بن خويز منداد المصريَّ المالكيَّ؛ فذكر نصًّا ثم قال في كتاب الشهادات في تأويل قول مالك: لا تجوز شهادة أهل البدع وأهل الأهواء؛ قال: أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام، فكلُّ متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع، أشعريًّا كان أو غير أشعريٍّ، ولا تُقبل له شهادة في الإسلام أبدًا، ويُهجر ويؤدَّب على بدعته، فإنْ تمادَىٰ عليها استُتِيب منها». انظر: "ترتيب المدارك" (٧/ ٧٧-٧٨).

قال ابن عبد البر: «ليس في الاعتقاد كله في صفات الله وأسمائه إلا ما جاء منصوصًا في كتاب الله، أو صحَّ عن رسول الله صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم أو أجمعت عليه الأمة، وما جاء من أخبار الآحاد في ذلك كله أو نحوه يسلم له ولا يناظر فيه».

قلتُ: إسماعيل بن عبدالرحمن ثقة، وشيخُه فقيه مالكيٌّ أندلسيٌّ له رحلة دخل فيها العراق، وترجَمَتُه في "الجذوة"

(١/ ٥٣٧)، و"الصِّلة" (١/ ٢٦٣)، و"تاريخ العلماء" لابن الفرضيِّ (١/ ٥٤) ويكفيه مذهب ابن عبدالبر في قبول رواية أمثاله، ثمَّ هو ينقلُ نصًّا من كتابٍ فلا وجه للتوقُّف فيه، وتأمَّل في قوله: «وسائر أصحابنا»!!

ز- محمد بن عبدالله المالكيُّ المعروف بابن أبي زَمنين؛ المتوفَّىٰ سنة تسع وتسعين وثلاثمائة، صاحب كتاب "أصول السُّنَّة" قال فيه (ص ٨٨): «ومِن قول أهل السُّنَّة: إنَّ الله عزَّ وجلَّ خلق العرش واختصَّه بالعلوِّ والارتفاع فوق جميع ما خلق الله، ثمَّ استوىٰ عليه كيف شاء».

قلتُ: ولئن ذكرت ابن خويز منداد والطَلَمَنْكيَّ وابن زَمنين وابن عبدالوهاب؛ فلا بدَّ من ذِكر أبي الحسن الأشعريِّ[١]، وترجمه مِن المالكية: عياض (٥/ ٢٤)، وابن فرحون في "الديباج" (٢/ ٩٤)، وابن مخلوف في "شجرة النور الزكية" (ص٧٩).

وكلام أبي الحسن الأشعريِّ في كلٍّ من "رسالته لأهل الثغر"، و"الإبانة"، و"مقالات الإسلاميين"، (١/ ٣٤٥- ٣٤٦) يخالف ما اعتاده المتأخرون من الأشاعرة، وإن لم تقنع بـ"الإبانة"

---

(١) والصَّواب أنَّه حنبليٌّ، والله أعلم.

المطبوعة، فانظر نصوصًا منها في "تبيين كذب المفتري"، وقد تتابعتْ ردود عدد من أعلام الأشاعرة عن الأشعريِّ نفسه، فانظر كلام العلَّامة المتكلم سيف الدين الآمديِّ في مسألة الصفات وغيرها في كتابه "أبكار الأفكار" علىٰ الأشعريِّ والباقلانيِّ.

ح- وأبو بكر الباقلانيُّ؛ وترجمه مِن المالكية: عياض في "ترتيب المدارك" (٧/ ٤٤)، وابن فرحون في "الديباج" (٢/ ٢٢٨)، وابن مخلوف في "شجرة النور الزَّكية" (ص٩٢)، وهو موافق للأشعريِّ فيما يخالف فيه متأخِّري الأشاعرة، وانظر "أبكار الأفكار".

وجاء في "التمهيد" للباقلانيِّ (ص ٢٩٠) ما نصُّه:

«باب في أنَّ لله وجهًا ويَدَيْنِ... فإن قال قائل: فما الحجة في أنَّ لله عز وجل وجهًا ويَدَيْنِ؟ قيل له: قوله تعالىٰ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] فأثبَتَ لنفسه وجهًا ويَدَيْنِ»، ثم شدَّ الباقلانيُّ النكير علىٰ مَن أوَّل اليد بالقدرة أو النعمة؛ فانظر "التمهيد" إذا شئت.

ط- وابن عبدالبر نصوصه في الجزء السابع من "التمهيد"،

وهو ليس على وفاقٍ مع جمهرة المالكية، والله أعلم.

ي- وأبو عبدالله محمد بن عبدالله الحافظ -المعروف بابن الأَبَّار- الأندلسيُّ؛ صاحب التَّصانيف، المتوفَّى عام ثمانية وخمسين وستمائة.

قال الذهبيُّ في "النبلاء" (٢٣/ ٣٣٨): «وقد رأيتُ لأبي عبدالله الأَبَّار جزءًا سمَّاه "درر السِّمط في خبر السِّبط عليه السَّلام" يعني الحسين؛ بإنشاء بديع يدل على تشيُّعٍ فيه ظاهرٍ؛ لأنَّه يصف عليًّا -رضي الله عنه- بالوصيِّ، وينال من معاوية وآله».

قلتُ: والذَّهبيُّ والمروانيون الأندلسيون من باب واحد.

ك- واستسهل كثير من الفقهاء المالكيين القتال تحت راية أبي محمد الخارجيِّ الإباضيِّ سنة ثلاثمائة وثلاث وثلاثين، فقاتَلوا الشِّيعة المهدية؛ والشيعةُ لم يكونوا من الإسماعلية فحسب؛ بل فيهم مفضلة فقط.. ومات من الفقهاء في يوم واحد خمسة وثلاثون فقيهًا، انظر "معالم الإيمان" (٣/ ٢٩، ٣٢، ٣٣، ٣٤)، و "البيان المعرب" (١/ ٢٠٧).

ل- ولا أبرئ عددًا من فقهاء المالكية من النَّصب، وفيهم

مَن حكَم بالضَّلال على من لم يكفِّر من قال بتفضيل عليٍّ عليه السلام!

وما كائنة الفقيه المالكيِّ أبي إسحاق إبراهيم بن حسن ببعيدة، فهي مسطورة، انظرها في "ترتيب المدارك" (٨/ ٦٠)، و"شجرة النور الزَّكية" (ص١٠٩) وحاصلها أنَّ المذكور أفتَى بتقسيم الشِّيعة قسمين، أحدهما: مَن يفضِّل عليًّا على الصَّحابة رضي الله عنهم، والثاني: كافرٌ ويسبُّ غيره؛ فقامت أفريقيا -وهم مالكية- عليه وتَبِعَهُمُ العامة، وحكَم العلماء المالكية عليه بأنَّ يقرَّ بالتَّوبة على المنبر ويقول: «كنتُ ضالًّا» ففعل... إلى آخر ماهو مسطور في مكانه؛ وأقطع أنَّ القائمينَ على الفقيه أبي إسحاق كانوا من النَّواصب.

واشتهر النصب في الأندلسيين حتى قال المقدسيُّ في "أحسن التفاسير" (٢٣٦): «إنَّ الأندلسيين إذا عثروا على شيعيٍّ فربما قتلوه».

م- ومن مالكية قرطبة ونواصبها محمد بن أحمد بن محمد بن قادم؛ قال ابن الفرضيِّ في "تاريخه" (٢/ ١٠٣): «كان ينتحل مذهب مالك رحمه الله...، وكان غير ضابط لنفسه، ولا مالكٍ

لسانَه، سمعه غير واحد ينال من عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وأنا سمعتُه ينال من الحسن بن عليٍّ بن أبي طالب رحمه الله».

وترجمه القاضي عياض في "ترتيب المدارك" (٧/ ١٦٤) ونصَّ على نصبه معتمدًا على ابن الفرضيِّ؛ والله أعلم.

وتذكَّر قول الذهبي في "الرواة الثقات" (ص ٣٢): «وكذا تكلَّم -يعني في الشافعيَّ- بعض أعدائه من كبار المالكية لموافقته الشيعة في مسائل فرعية، أصابوا فيها ولم يبدعوا بها؛ كالجهر بالبسملة، والقنوت في الصبح...»[١].

ن- وكن على ذِكرٍ لأحمد بن محمد بن عبدربِّه الأندلسيِّ صاحب "العقد الفريد" وله أرجوزة مشهورة في ذِكر الخلفاء، ربَّع فيها بابن هند، ولم يذكر عليًّا عليه السَّلام.

س- وأبو بكر ابن العربيِّ المعَافريُّ له أخبار مستبشعة مع آل البيت -عليهم السلام- في كتابه "العواصم والقواصم"، ولذا همَّ أبو عثمان المرينيُّ بإحراق قبره.

---

(١) الشافعيُّ كان من شيعة الإمام يحيى بن عبدالله بن الحسن بن الحسن أحد إخوة الإمام إدريس بن عبدالله، وقد بايع الشافعيُّ يحيى بن عبدالله. انظر "تاريخ فخ" لأحمد ابن سهل الرازيِّ (ص ١٩٧، ٣٠٤).

ع- وابن خلدون؛ وكلامه الشَّنيع علىٰ مذهب آل البيت -عليهم السَّلام- تجده في "مقدمته".

ف- وترحَّمَ علىٰ ابن الصباغ المالكيِّ وهو عليُّ بن محمد بن أحمد بن عبدالله صاحب "الفصول المهمة في أحوال الأئمة الإثني عشر وفضلهم ومعرفة أولادهم ونسلهم"، وهو من شيوخ السَّخاويِّ، توفِّيَ سنة خمس وخمسين وثمانمائة.

ص- ثم ما ذكره القاضي عياض في "ترتيب المدارك" (٥/ ١٩) في ترجمة إبراهيم بن حماد بن إسحاق، وزعم ابن كامل أنه كان يُتَّهَمُ بالنصب، وأن القاضي أبا الحسين كان يحقق عليه ذلك، وأنه أخرَج حديث مؤاخاة النبيِّ -صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم- لعليٍّ -عليه السلام- من كتاب عمه إسماعيل.. فهذا يحتاج لتحقيق وتثبيت.

وانظر كتابي "الاحتفال بمعرفة الرواة الثقات الذين ليسوا في تهذيب الكمال" (٣/ ٧٢- ٧٣).

٤- وقال الدكتور الروكيُّ في كتابه (ص ٥٩): «الأسباب التي ترجع إلىٰ النقل في انتشار المذهب المالكيِّ»، ثم قال في (ص٦٠): «وأشهر وأقوىٰ ما يدخل في ذلك حديثان؛ الأول:

حديث عالِم المدينة؛ ثمَّ قال (ص٦١): «وأورَدَ القاضي عياض هذا الحديث في "مدراكه" وحقَّق رواياته، ثمَّ نقل عن المالكية وغيرهم أنَّ المعنِيَّ بعالِم المدينة هو مالك».

قلتُ: الأمر ليس فيه قَصْرٌ على مالك كما ادَّعى أصحابه.

نعم؛ قال قوم: هو مالك بن أنس؛ وقال آخرون: هو عبدالله بن عبدالعزيز العُمريُّ؛ وقال سفيان بن عيينه: «يرون أنَّه عبدالله بن عبدالعزيز العُمريُّ مِن ولد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، والعالِم بأمر الله عز وجل، وإنما الفقيه من يخشى الله عز وجل».

وهو الذي اختاره الطَّحاويُّ في "شرْح مشكل الآثار" (١٠/ ١٨٨)، وانظر "ترتيب صحيح ابن حبان" (٩/ ٥٣- ٥٤).

والذي أريد أن أقوله هو:

أ- كان ينبغي على الدكتور الرُّوكيِّ ملاحظةُ الأمانة العلمية، وتَرْكُ الجزم عند الاختلاف.

ب- كان بالمدينة عددٌ من أئمة الهُدَى من آل البيت النَّبويِّ عليهم السلام، وقد اجتمع فيهم شرف النَّسب، والعلم، والقيام بالأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، فأذكر منهم: عبدالله بن

الحسن بن الحسن، ومحمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن -الملقَّب بالنَّفس الزَّكية- وشقيقه إبراهيم بن عبدالله بن الحسن بن الحسن، ومعهم جعفر الصادق بن محمد بن عليٍّ بن الحسين، ويحيىٰ بن عبدالله بن الحسن، والحسين بن عليٍّ بن الحسن الفخيّ وغيرهم، وكلُّهم أئمة مجتهدون، واجتمع فيهم ماليس في مالك؛ فهم قرناء الكتاب وسُفن النَّجاة، وقيامهم مع ذلك بواجب الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر، وابتعادهم عن الملوك يجعلهم أولىٰ في شدِّ الرِّحال إليهم.

ج- أرىٰ -والله أعلم- أنَّ الحديث يتحدث عن وقت معين، وليس هو الوقت الذي وجَّهه الأكثرون إليه؛ بل يتحدث عن وقت يضرب الناس فيه أكباد الإبل يطلبون العلم.

ومن يضرب أكباد الأبل في طلب العلم لا يكون مكتفيًا بما عنده في الطلب، ووقت مالك كان العلماء متوافرين بالكوفة والبصرة واليمن ومكة والشام ومصر... وغيرها، فلا يحتاج النَّاسُ لضرب أكباد الإبل طلبًا للعلم؛ اللهم إلا فرادَىٰ.

فالحديث -والله أعلم- يتحدث عن وقت انحسار العلم.

كقوله صلَّىٰ الله عليه وآله وسلَّم: «**إن الإيمان ليأرز إلى المدينة**

كما تأرز الحية إلى جحرها»، أخرجه البخاريُّ (١٧٧٧).

وليس من غرضي استقصاء نقدِ كتاب الدكتور محمد الروكيِّ؛ ولكن التنبيه وقع علىٰ بعض ما فيه.

ولسادتنا أئمَّة الفقه المالكيِّ الذين خدموا العلم تدريسًا وتصنيفًا وكانوا شُموسَ عُصورهم الثَّناءُ الحَسَن رحمهم الله ورضي عنهم.

***

وليكن هذا آخر المراد من هذه الكلمات، واللهَ أسألُ أن أكون من النَّاصرين لشريعته الكاملة، وعترة نبيِّه الطَّاهرة، وأستغفره من زلقات القلم واللِّسان، وما أبرئ نفسي إنَّ النفس لأمَّارةٌ بالسوء إلَّا ما رحم ربي.

وأنا العبد الفقير إليه أبو ممدوح محمود سعيد بن محمد ممدوح الشَّافعيُّ؛ غفر الله له ولوالديه ولأرحامه ومشايخه والمسلمين.. آمين.

مدينة نصر بالقاهرة المعزية، غرة ربيع النَّبويِّ، سنة ألف وأربعمائة وخمس وثلاثين.



ثبت الموضوعات

ثبت الموضوعات

م	الموضـــــوع	الصفحة
١	هذا مُصنَّفٌ في بيان مذهب الإمام إدريس بن إدريس، وذكر السَّبب الدَّاعي إلىٰ كتابته.......	٥
٢	خطأ بعض النَّاس علىٰ آل البيت عليهم السَّلام....	٦
٣	خُطَّة البحث تتكون من مقدَّمة وأربعة أبوابٍ.....	٧
٤	**مقدِّمة:** في نسب الإمام إدريس بن إدريس، وحُجِّيَّة إجماع مجتهدي آل البيت عليهم السَّلام ...	١١
٥	أبناء الحسنين بعد فاجعة كربلاء، وفروعهم التي منها الذريَّة الطَّاهرة......................	١١
٦	**فصل:** وقد ورد الثناء علىٰ الذريَّة المباركة في الكتاب والسُّنَّة............................	١٣
٧	بعض فوائد هذه الآيات والأحاديث، وحُجِّيَّة إجماع آل البيت عليهم السَّلام	١٤
٨	**الباب الأول: إقامة الدلائل على أنَّ الإمام إدريس بن إدريس كان شيعيًّا زيديًّا..........**	٢١
٩	كون إدريس بن إدريس كان شيعيًّا زيديًّا هو حملٌ علىٰ الأصل...........................	٢١

م	الموضـــــوع	الصفحة
١٠	اتَّفقت كتب الملل والنحل علىٰ عدِّ الشِّيعة من الفرق الضالَّة، وأدخلوا فيهم الزيدية؛ فانسحب هذا الحكم الجائر علىٰ أئمَّة آل البيت عليهم السَّلام (ت)...........................	٢٣
١١	لا وجه لترك إدريس بن إدريس لمذهب العترة والتعلُّق بأيِّ مذهبٍ آخر......................	٢٣
١٢	مدخل التشيُّع تقديم أمير المؤمنين عليٍّ عليه السَّلام وهو ما قيَّده إدريس بن إدريس علىٰ المسكوكات المعدنيَّة الإدريسية...............	٢٤
١٣	عددٌ من أئمَّة أهل السُّنَّة صرَّحوا في كتبهم أنَّ إدريس بن إدريس من الشيعة الزيدية..........	٣٠
١٤	السَّادة الشيعة الزيدية ترجموا للإمام إدريس بن إدريس في كتبهم............................	٣١
١٥	المغرب الأقصىٰ –بلاد إدريس بن إدريس– في عصره وقبله وبعده كان منقطع الصِّلة عن مالكٍ وكتابه "الموطأ" والرواة عنه حديثًا وفقهًا.........	٣٥
١٦	نصٌّ صريحٌ عن ابن حزمٍ في تشيُّع الأدارسة	

م	الموضـــــوع	الصفحة
١٧	دولة بني حمود الإدريسية بالأندلس كانت شيعية، وكان لهم شيعة من شعراء وأدباء......	٣٦
١٨	كان مالك بن أنس من الموالين للعباسيين، فيبعُد جدًّا أن يتبنَّىٰ الأدارسةُ في دولتهم فِقه من يوالي أعداءهم..............................	٣٧
١٩	ظهور فقهاء المالكية في المغرب تأَخَّر إلىٰ لنصف الثاني من القرن الرابع الهجريِّ	٣٧
٢٠	**الباب الثاني**: البحث مع أقوالٍ غير محرَّرة......	٤١
٢١	**أولًا**: البحث مع ابن أبي زرعٍ الفاسيِّ..........	٤١
٢٢	الادِّعاء أنَّ إدريس بن إدريس استقضىٰ قاضيًا -هو عامر بن سعيد القيسيُّ- مالكيًّا باطلٌ، وإقامة الدلائل علىٰ ذلك، وهو مجهولٌ لا يُعرف، بل هو شخصٌ غامضٌ................	٤٢
٢٣	الوزير الذي ادَّعوه لإدريس بن إدريس لا يعرف، ولم يكن مالكيًّا، واختلفوا في تعيين اسمه............	٤٥
٢٤	تنبيه: من الخبط والخطأ أنَّ بعضهم ادَّعىٰ أنَّ عامر بن سعيد القيسيَّ كان شيخًا لمولانا	

م	الموضـــــوع	الصفحة
	الإمام إدرس بن إدريس.....................	٤٥
٢٥	**ثانيًا:** البحث مع أحمد بن محمَّد المقَّريِّ في كتابه «كنز الأسرار»............................	٤٦
٢٦	السيد عبدالحي الكتاني يعتمد على كتاب المقَّري على ما فيه من أخطاءٍ ظاهرةٍ...................	٤٧
٢٧	ادَّعى المقَّري أنَّ مالكًا روى عن المولى عبدالله الكامل عليه السَّلام، وهو ادِّعاءٌ مخالفٌ للواقع	٤٩
٢٨	ادَّعى المقَّري أنَّ مالكًا أفتى بخلع أبي جعفر المنصور، وبيان خطأ هذا الادِّعاء.............	٥٠
٢٩	ادَّعى المقَّري خطأً أنَّ مالكًا بايع محمَّد بن عبدالله الملقَّب بالنَّفس الزكية................	٥٠
٣٠	ادَّعى المقَّري خطأ أنَّ النَّفس الزكية عهد لأخيه إدريس الأكبر بالخلافة بعده.................	٥٠
٣١	خطأ صريح على الإمام إدريس بن عبدالله الكامل	٥٢
٣٢	أئمَّة آل البيت عليهم السَّلام دعاةٌ للاجتهاد...	٥٣
٣٣	كلامٌ مرسلٌ لا أصل له في الادِّعاء على الإمام إدريس بن عبدالله الكامل....................	٥٤

م	الموضـــــــوع	الصفحة
٣٤	جماعة من المصنِّفين قلَّدوا المقَّري في الخطأ على إدريس بن عبدالله الكامل، وابنه الأزهر عليهما السَّلام................................	٥٤
٣٥	عبارةٌ لابن القاضي في «جذوة الاقتباس» تكاد تُصرِّح بأنَّ المغرب كان شيعيًّا زيديًّا قبل أن يكون مالكيًّا، ونقل سيدي محمد بن جعفر عبارة ابن القاضي مقرًّا، وإقرارها مع إصلاحها بواسطة سيدي أحمد بن الصِّدِّيق الغُمَاريِّ......	٥٥
٣٦	ثالثًا: البحث مع ابن زكري في شرح همزيَّته....	٥٦
٣٧	اضطرب ابن زكري في في تعيين مذهب ابن إدريس، وجاء باحتمالات ولم يذكر فيها أنه كان زيديًّا..	٥٧
٣٨	مناقشة ابن زكري فيما ادَّعاه على المولى إدريس بن إدريس، وبيان مُجانبته للصَّواب...........	٥٧
٣٩	السبب في أنَّ ابن زكري لم يحتمل أنَّ إدريس بن إدريس كان زيديًّا، وتأثير الفكر الفاسي في ذلك الوقت على ابن زكري......................	٥٧

م	الموضـــــوع	الصفحة
٤٠	المتأخِّرون من المغاربة يقدِّمون مذهب مالكٍ وينتصرون له، وبعضهم يوجب تقليده، وبعضهم يُصرِّح بشذوذ مذهب آل البيت عليهم السَّلام وأثر ذلك على من تأخَّر عنهم من فقهاء فاس	٥٩
٤١	محنة الفقيه إبراهيم بن حسن القيرواني لأنه لم يُكفِّر من يكتفي بتفضيل عليٍّ بن أبي طالبٍ عليه السَّلام..................................	٦٢
٤٢	سيدي محمَّد بن جعفر الكتاني –رحمه الله– رجَّح أنَّ إدريس بن إدريس كان مالكيًّا معتمدًا على محمَّد بن الطالب بن حمدون بن الحاج السلمي..........	٦٣
٤٣	المكانة العالية للسيِّد أحمد بن الصِّدِّيق الغُمَاريِّ لأنَّ كلامه جاء عن بحثٍ ونظرٍ لا تقليد واستسلام للغير..............................	٦٥
٤٤	متى دخل المذهب المالكي المغرب............	٦٦
٤٥	يخلطُ بعضُ الكتاب بين أفريقيا «تونس» وبين الأندلس والمغرب، من حيث دخول المذهب	

م	الموضـــــــوع	الصفحة
	المالكيِّ..	٦٦
٤٦	والصَّواب التَّفرقة والتَّمييز، فإنَّ المذهب المالكيَّ دَخَلَ متأخرًا جدًّا للمغربِ الأقصىٰ عن الأندلس وأفريقيا «تونس»......................	٦٧
٤٧	تسامح بني بويه وكانوا شيعة زيدية من غيرهم	٦٩
٤٨	الكتب المصنَّفة في تراجم فقهاء المالكية تُصـرِّح بتأخُّر دخول المذهب المالكي للمغرب الأقصىٰ	٦٩
٤٩	نسبة الأولية لفقيه مالكيٍّ بعينه غير محقَّقة.......	٧٦
٥٠	**الباب الثالث:** مالكٌ وبعض تصرُّفاته تجاه آل البيت عليه السَّلام................................	٨١
٥١	مذهب مالكٍ كان صاحب المقام الأكبر عند الأمويين المروانيين بالأندلس.................	٨١
٥٢	مالكٌ كان له رأيٌ غير جيِّد في أمير المؤمنين عليٍّ عليه السَّلام خالف فيه آل االبيت وأهل السُّنَّة	٨٢
٥٣	النظر في قول مالكٍ رحمه الله «وليس من طلب الأمر كمن لم يطلبه» (ت)......................	٨٢
٥٤	النظر في قول مالكٍ رحمه الله: «هنا وقف	

م	الموضـــــــوع	الصفحة
	الناس»..	٨٤
٥٥	نقل كلامٍ لمالكٍ في المفاضلة يُخالف أئمَّة آل البيت ومشهور أهل السُّنَّة................	٨٥
٥٦	النظر في قول مالك: «الثلاثة الذين لم يشتركوا في الدماء أفضل من الثلاثة الذين اشتركوا في الدماء» (ت)...................	٨٦
٥٧	عليٌّ -عليه السَّلام- مدنيٌّ عاش بالمدينة ستًا وثلاثين سنة، وكان قضاؤه مُدوَّنًا، وموقف مالكٍ منه	٨٩
٥٨	كان مالكٌ ينزع لفقه عبدالله بن عمر -رضي الله عنه- ونهى أبو جعفر المنصور مالكًا عن فقه عليٍّ وابن عبَّاس رضي الله عنهما.............	٩٠
٥٩	أسانيد مالكٍ -رحمه الله- كانت توصله لفقه وحديث عليٍّ وابن عباسٍ من طرقٍ مُتعدِّدة....	٩٠
٦٠	صنَّف مالكٌ موطَّأه وحشده بروايات المقبولين من رجال الدولتين الأموية، والعباسية، وفيه جماعةٌ من الخوارج والنواصب، ومع ذلك	

م	الموضـــــــوع	الصفحة
	تحاشي مالك حديث الأكثرين من أئمَّة آل البيت عليه السَّلام..........................	٩٢
٦١	تحاشي مالك حديث العترة الصحيح، وأخرج مقابله حديثًا بإسنادٍ ضعيفٍ............	٩٣
٦٢	لمالكٍ كلامٌ غير جيِّد في الإمام جعفر بن محمَّد الصَّادق عليه السَّلام..........................	٩٣
٦٣	احتفى مالكٌ بقضاء النَّاصبي المشهور عبدالملك ابن مروان........................	٩٥
٦٤	انتقاد الإمام عبدالله الكامل لقول مالكٍ: «ليس العمل عندنا على هذا»......................	٩٨
٦٥	كان مالكٌ سيِّء الرأي في أهل العراق وحديثهم وفقههم	٩٨
٦٦	فضل «أسد بن الفرات» في تدوين آراء مالكٍ (ت)	٩٨
٦٧	قَدْحُ مالكٍ في أبي حنيفة، وكان أبو حنيفة من شيعة زيد بن عليٍّ، ومحمَّد بن النَّفس الزكيَّة، وأخيه إبراهيم..............................	١٠٠
٦٨	لمالكٍ قولٌ يلزم منه أنَّ عددًا كبيرًا من أئمَّة آل	

م	الموضـــــــوع	الصفحة
	البيت ليسوا من الثقات....................	١٠١
٦٩	علاقة مالكٍ بقتلة العترة......................	١٠١
٧٠	كان لمالكٍ ولايةٌ عامَّةٌ علىٰ الحرمين من قِبَل أبي جعفر المنصور............................	١٠٣
٧١	**الباب الرابع**: فوائد تتعلَّق بالبحث...........	١٠٧
٧٢	الفائدة الأولىٰ: تراث الأدارسة بالمغرب........	١٠٧
٧٣	التراث الأعظم للأدارسة بالمغرب توطيد معالم الإيمان، ودخول الناس في دين الله أفواجًا، وذكر بعض مآثرهم............................	١٠٧
٧٤	أثر موسىٰ بن أبي العافية والمروانيين وأتباعهم في تراث الأدارسة...........................	١٠٩
٧٥	شأن مَن يقيم دولة علىٰ دولة أخرىٰ التخلَّص من آثاراها وضرب بعض الأمثلة.............	١١٢
٧٦	ما فعله يوسف بن أيوب الأيوبي بالفاطميين..	١١٢
٧٧	من أعمال المتعصِّب المعزِّ بن باديس في قتل الشيعة، ومساعدة عدد من فقهاء المالكية له....	١١٣
٧٩	متىٰ ابتدأ دخول الأشراف الأدارسة في المذهب	

م	الموضـــــوع	الصفحة
	المالكيِّ؟..	١١٥
٨٠	البحث في أولية بعض المتسبين للمذهب المالكيِّ.	١١٥
٨٢	المذهبُّ المالكيُّ دخل «المغرب الأقصى» متأخِّرًا	١١٥
٨٣	الكتب المصنَّفة في تراجم فقهاء المالكية لم تذكر فقيهًا مالكيًّا إدريسيًّا إلَّا في نهاية القرن الثامن.....	١١٦
٨٤	الأدارسة تأخَّر اشتغالهم البارز بالفقه المالكي إلى القرن الثامن..............................	١٢٣
٨٥	سيدي أبو الحسن الشَّاذلي -رضي الله عنه- لم يكن من فقهاء المالكية....................	١١٦
٨٦	كلمة حول رسالة "المغرب مالكيٌّ ... لماذا؟" للدكتور محمَّد الرُّوكي.........................	١١٨
٨٧	الدكتور محمَّد الرُّوكي مقلِّد للقاضي عياض، ومحمَّد الراعي صاحب «انتصار الفقير السالك» في الصواب وغيره...........................	١١٨
٨٨	من أخطاء الدكتور محمَّد الرُّوكي في رسالته....	١٢٠
٨٩	خطأ الدكتور محمَّد الرُّوكي على الإمام إدريس ابن إدريس..................................	١٢٠

م	الموضـــــوع	الصفحة
٩٠	البحث مع الدكتور محمَّدٍ الرُّوكي في ادِّعائه خلو فقهاء المالكية من المبتدعة...............	١٢٦
٩١	تصريح العلامة التاج السبكي بأنَّ المالكية كلهم أشاعرة................................	١٢٦
٩٢	ذكر جماعةٍ من فقهاء المالكية لم يكونوا أشاعرة، وينبغي اعتبارهم من المبتدعة على طريق الأشاعرة	١٢٧
٩٣	من أخبار البراذعي صاحب «تهذيب المدوَّنة» مع العبيديين..............................	١٢٧
٩٤	من أخبار أصبغ بن خليل القرطبي............	١٢٨
٩٥	أحمد بن عبدالله الطَلَمَنْكيُّ وكتابه السُّنَّة........	١٢٨
٩٦	القاضي عبدالوهاب وشرح عقيدة ابن أبي زيد القيروانيِّ..................................	١٢٩
٩٧	ابن خويز منداد وعدِّه الأشاعرة من المبتدعة...	١٣١
٩٨	ابن أبي زمنين وكتابه «أصول السُّنَّة»..........	١٣٢
٩٩	أبو الحسن الأشعري وكلامه في «الإبانة» وموافقة الباقلاني له.........................	١٣٢
١٠٠	ابن عبدالبر ونصوصه في المجلد السابع من	

م	الموضــــــوع	الصفحة
	«التمهيد»	١٣٣
١٠١	ابن الأبار وظلم الذهبي الشامي له............	١٣٤
١٠٢	قتال كثير من الفقهاء المالكية تحت راية الخوارج	١٣٤
١٠٣	لا أبريء عددًا من فقهاء المالكية من النَّصب...	١٣٤
١٠٤	ابن عبد ربه، وابن العربي المعافري...........	١٣٦
١٠٥	ابن الصبَّاغ المالكي وكتابه في فضل الأئمَّة الإثني عشر..............................	١٣٧
١٠٦	إبراهيم بن حمَّاد بن إسحاق، محمَّد بن أحمد بن قادم	
١٠٧	البحث في معنى حديث عالم المدينة وخطأ القصر عند الاختلاف......................	١٣٨
١٠٨	الخاتمة ختم الله لنا بالحُسنى..................	١٤٠

أسماء المصنفات المطبوعة
للدكتور محمود سعيد ممدوح

١- تشنيف الأسماع بشيوخِ الإجازة والسَّماع. الطبعة الثانية في مجلدين.

٢- تنبيه المسلم إلى تعديِّ الألباني على صحيحِ مسلم.

٣- تزيين الألفاظ بتتميم ذيول تذكرة الحفاظ.

٤- التَّعريف بأوهامِ من قسم السُّنن إلى صحيحٍ وضعيف. طُبِعَ القسمُ الأول مع المقدمة في ستة مجلدات.

٥- رفع المنارة لتخريج أحاديث التَّوسل والزِّيارة.

٦- التَّهاني بإثبات سُنية السُّبحةِ والرَّد على الألباني.

٧- مباحثة السَّائرين بحديثِ: اللهمَّ إنيِّ أسألك بحقِّ السَّائلين.

٨- بشارة المؤمن بتصحيحِ حديث اتقوا فراسة المؤمن.

٩- مسامرة الصَّدِّيق ببعضِ أخبار سيدي أحمد بن الصِّدِّيق.

١٠- الشَّذا الفَواح بأخبارِ سيدي الشَّيخ عبد الفتاح.

١١- الاحتفال بمعرفة الرواة الثِّقات الذين ليسوا في تهذِّيب الكمال. طُبِعَ القسم الأول من الألف إلى نهاية حرف الجيم

في أربعة مجلدات بالاشتراك في استخراج النُّصوص.

١٢- المسعىٰ الرجيح بتتميم النَّقدِ الصَّحيح.

١٣- كشف السُّتور عما أَشْكَل من أحكامِ القبور.

١٤- الإعلام باستحباب شدِّ الرَّحل لزيارة النبيِّ عليه وعلىٰ آله الصَّلاة والسَّلام.

١٥- غاية التَّبجيل، وتركِ القطع بالتَّفضيل.

١٦- التَّرجيح لحديث صلاة التَّسبيح -للحافظ ناصر الدِّين الدِّمشقي- تحقيق.

١٧- النَّقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح- للحافظ صلاح الدين العلائي- تحقيق.

١٨- إعلام القَاصي والدَّاني ببعض ما علا من أسانيد الفاداني.

١٩- ارتشاف الرَّحيق من أسانيد عبد الله بن الصِّدِّيق.

٢٠- فتح العزيز بأسانيد السَّيد عبد العزيز.

٢١- توجيه اللائمة إلىٰ فتاوىٰ اللَّجنة الدَّائمة.

٢٢- المختصر في مراتب المشتغلين بالحديثِ في القرن الرَّابع عشر.

٢٣- التَّعقيب اللَّطيف والانتصار لكتابِ التَّعريف.
٢٤- الاتجاهات الحدِّيثية في القرنِ الرَّابعِ عشر.
٢٥- طيُّ القرطاسِ بتعيينِ مذهبِ إدريسَ بنِ إدريسَ ساكنِ فاس.
٢٦- دراسات حديثية «تخريج» حول أحاديث مجمع الزوائد للحافظ الهيثمي -خرج منه عشرة مجلدات- إشراف.
٢٧- دراسات حديثية «تخريج» حول أحاديث زوائد السنن الخمسة (الأربعة والدارمي) على الصحيحين- إشراف.

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
(٢٥٢٠٣/ ٢٠١٤)

